

أثر التعديلات على قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) في جودة التدقيق الضريبي

شذى يوسف أبو مارية* د. أكرم يوسف النجداوي**

تاريخ وصول البحث: 2022/7/2 م تاريخ قبول البحث: 2022/8/14 م

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التعديلات على قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) : بأبعادها (التشريعية، التنظيمية، الجزائية، الفنية - الإجرائية)، في جودة التدقيق الضريبي، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مدققي ضريبة الدخل، والمبيعات العاملين في مديرية كبار المكلّفين والمتوسطين (التجاري، والصناعي، والخدمي) والمهن، والبالغ عددهم (205) مقدّر، اعتمد لتحقيق أهداف هذه الدراسة على إستراتيجية المعاينة، والمنهج الوصفي التحليلي، وتمّ اختيار عيّنة المسح الشامل، تمّ استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية، وتم توزيعها على (205) استبانة، وتمّ استرجاع (200) استبانة صالحة للتحليل بنسبة (97.6%).

توصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتعديلات على قانون رقم (34) لسنة (2014) : بأبعادها (التشريعية، التنظيمية، الجزائية، الفنية - الإجرائية) في جودة التدقيق الضريبي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: إدراك ضريبة الدخل الأردنية؛ لأهميتها إظهار النتائج، والانعكاسات الإيجابية للإعفاءات، والحسابات المساهمة الوطنية، اهتمام ضريبة الدخل الأردنية في استحداث المعهد الضريبي؛ بغية إيجاد الدعائم الأساسية لجودة التدقيق الضريبي.

الكلمات المفتاحية: التعديلات على قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014)، جودة التدقيق الضريبي، ضريبة الدخل الأردنية.

* باحثه.

**أستاذ مشارك، قسم المحاسبة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

The Impact of the Amendements to the Income Tax Law No. (34) of (2014) on the Quality of the Tax Audit

ABSTRACT

The study aimed to identify the impact of the amendments to the Income Tax Law No. (34) of (2014) with its dimensions (legislative, regulatory, penal, technical - procedural), on the quality of the tax audit. The study used the descriptive analytical approach, and the study community consisted of all income tax auditors and sales employees in the Directorate of Senior and Medium Taxpayers (commercial, industrial and service) and professions, whose number is (205) estimated. The study depended to achieve its objectives on the sampling strategy and the descriptive analytical approach. (205) questionnaire, and (200) questionnaires valid for analysis were retrieved with a percentage of (97.6%).

The study reached a set of results, most notably: There is a statistically significant effect at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) for the amendments to Law No. (34) for the year (2014) including its dimensions (legislative, regulatory, penal, technical - procedural) in the quality of tax audit. The study concluded with a set of recommendations, the most important of which are: The Jordanian income tax's awareness of the importance of showing the results and the positive repercussions of exemptions and national contribution accounts, the interest of the Jordanian income tax in the creation of the tax institute in order to find the mainstays for the quality of tax audits.

Keywords: Income Tax Law No. (34) For the year (2014, Taxation Audit Quality, Jordanian income tax.

1. المقدمة:

تُعتبر الضرائب من أهم مصادر تمويل الخزينة، وإحدى أفضل الأدوات الاقتصادية لها، فهي الأداة التي تستخدمها الدولة في تنفيذ خططها؛ لتنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية. بالإضافة إلى دورها في تحقيق الإيرادات العامة، وتعمل على إعادة توزيع الدخل؛ بما يحقق نوعاً من العدالة الاجتماعية؛ حيث تشكّل الضرائب بنوعها المباشرة، وغير المباشرة حصّة هامة من مجمل الإيرادات العامة في الأردن؛ إذ تشكّل ما يعادل نسبته (68%) منها؛ ولذلك تُعتبر ضريبة الدخل، والضريبة العامة على المبيعات أهمّ مكوّنات الإيرادات في الأردن، ونظراً للمكانة المهمة التي تحتلها الضريبة في تمويل الميزانية العامة للدولة؛ فقد جعلها ذلك محلّ اهتمام دائم من طرف مختلف التشريعات؛ من خلال حرصها الدائم، والمستمر على أن تفرض الضرائب على أساس تحقيق العدالة الضريبية (أبو نصار، 2020).

وبسبب الأهمية الكبيرة التي تحظى بها الضريبة، كان لا بدّ للمُشرّع الضريبي بأن يقوم بإجراء تعديلات على قانون ضريبة الدخل، من فترة إلى أخرى؛ وذلك للمحافظة على هذه الأداة المهمة؛ لتكون مواكبة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ وذلك بقيامه بإجراء التعديلات على القانون من تغييرات؛ لتتناسب مع الظروف، والأزمة؛ والتي تصبّ في مصلحة الدولة، والمُكلّف على أكبر قدر ممكن؛ لذلك فإنّه أصبح من المهمّ دراسة القوانين الضريبية، ومتابعة التعديلات التي تطرأ من فترة لآخرى، وهنا نختصّ بالذكر تعديلات قانون رقم (34) لسنة (2014) وما رافقها من تعديلات (تشريعية، وتنظيمية، وجرائية، وفنية - إجرائية) من آثار تنعكس على المُكلّف من ناحية، وما يترتّب على إجراءات التدقيق الضريبي، ومخرجاته من قبل المُقدّرين من ناحية أخرى، وستقوم هذه الدراسة بالتطرّق بشكل خاصّ لهذه التعديلات تحديداً بشكلٍ واسع ومُفصّل.

وعلى الصعيد الآخر قامت دائرة ضريبة الدخل، والمبيعات في الأردن بتحسين عملية التواصل مع المُكلّفين وتطبيق إجراءات، وتسهيلات تصبّ في مصلحة المُكلّفين بموجب تعليمات وفق القانون، ومن خلال تبني وإطلاق الموقع الإلكتروني المتعلق بالأتمة الإلكترونية للخدمات الضريبية في سنة (2018) من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، حيث كان يلعب هذا دوراً مهماً في التسهيل على المُكلّفين بتعبئة، وتسليم الإقرارات الضريبية عبر النظام الإلكتروني، من خلال موقع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وبطريقة سهلة وواضحة؛ ممّا أدّى إلى تقليل أعداد المُكلّفين المراجعين في مختلف مناطق المديرية التابعة لضريبة الدخل والمبيعات شخصياً، وهذا بدوره كان له الأثر في تقليل التجمعات بين المواطنين، وخاصةً في ظلّ جائحة كورونا (COVID-19) التي تمرّ بها البشرية في جميع دول العالم؛ نتيجة لتفشي الوباء، تلعب مهنة تدقيق الحسابات دوراً مهماً في تحقيق الأهداف الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية؛ وذلك لما لها من دورٍ مهمّ في تطوير، وتنمية الاقتصاد المحلي؛ لما توقّره من معلومات

تخصُّ الأساس الجوهري في عمليات اتِّخاذ القرارات الاقتصادية، والماليَّة من قِبل العديد من مُستخدمي هذه المعلومات (البحيصي، 2010).

2. أهميَّة الدراسة:

الأهميَّة العلميَّة: تتجسَّد الأهميَّة العلميَّة للدراسة فيما يأتي:

- إعطاء نظرةٍ شاملةٍ عن أثر التعديلات على قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) في جودة التدقيق الضريبي.
- محاولة التعرف على أثر التعديلات على قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) في جودة التدقيق الضريبي.
- الأهميَّة العمليَّة: تتجسَّد الأهميَّة العمليَّة للدراسة بالخروج بأفكارٍ، وتوصياتٍ عمليَّةٍ يمكن أن يُستفاد منها في جودة التدقيق الضريبي؛ وبالتالي زيادة التحصيلات الضريبية التي ينعكس أثرها على خزينة الدولة بشكلٍ يعالج الاختلالات التي تسبب العجز في الموازنة العامة الأردنية.

3. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تقديم إطارٍ نظريٍّ فكريٍّ حول مجريات التعديلات على قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) (ومفهوم جودة التدقيق الضريبي).
- التعرف على تأثير التعديلات على قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) في جودة التدقيق الضريبي.
- التعرف على الأهميَّة النسبية للتعديلات على قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) بأبعادها (التشريعية، التنظيمية، الجزائية، الفنية- الإجرائية)، في ضريبة الدخل الأردنية.
- التعرف على الأهميَّة النسبية لجودة التدقيق الضريبي في ضريبة الدخل الأردنية.

4. مشكلة الدراسة، وأسئلتها:

نظرًا لأنَّ التدقيق الضريبي من أهمِّ أدوات، وأساليب الإدارة الضريبية لغاية تحقيق التحاسب الضريبي، والخروج بأفضل النتائج، والمحافظة على مصداقية وصحة المعلومات المُقدَّمة من قِبل المُكلَّف بالإقرار الضريبي والمُعزَّات المُقدَّمة إلكترونياً؛ لذلك كان لا بدَّ من ضبط الأحكام، والإجراءات في آليات التدقيق الضريبي؛ ليتناسب مع هذه المرحلة المؤتمتة، فكان لا بدَّ من إجراء التعديلات اللازمة للقانون الضريبي الذي يحكم، وينظِّم عملية التدقيق الضريبي، ومتابعة نتائج مخرجاتها التشريعية، والإجرائية، والفنية باستمرار، ولغاية الوصول إلى ذلك، يتطلَّب الأمر متابعة، وقياس المؤثرات في جوده التدقيق الضريبي، وخاصَّة مع التطورات المستمرة في البيئة الإلكترونية المُحيطة، ومدى فعاليتها، ودورها في

تحقيق النتائج المرجوة منها في رفع جودة التدقيق الضريبي، إنَّ هذا الاهتمام بالضريبة يقتضي بالضرورة أن نسلط الضوء على طرفي العلاقة الضريبية؛ وهما المُكلف، ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات؛ وذلك من خلال توضيح العلاقة القانونية التي تربط بينهما، فهذه العلاقة التي لها أهمية كبيرة؛ لما لها من تأثير كبير في تحسين العلاقة بين الطرفين؛ حيث كُلما كانت هذه العلاقة واضحة وقائمة على التوازن، كانت الحصيلة الضريبية كبيرة، والعكس صحيح، تلخص مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي الآتي:

ما أثر التعديلات على قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) بأبعادها (التشريعية، التنظيمية، الجزائية، الفنية - الإجرائية) في جودة التدقيق الضريبي؟
ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يأتي:

- ما أثر التعديلات التشريعية بالقانون رقم (34) لسنة (2014) في جودة التدقيق الضريبي؟
- ما أثر التعديلات التنظيمية بالقانون رقم (34) لسنة (2014) في جودة التدقيق الضريبي؟
- ما أثر التعديلات الجزائية بالقانون رقم (34) لسنة (2014) في جودة التدقيق الضريبي؟
- ما أثر التعديلات الفنية والإجرائية بالقانون رقم (34) لسنة (2014) في جودة التدقيق الضريبي؟

5. فرضيات الدراسة:

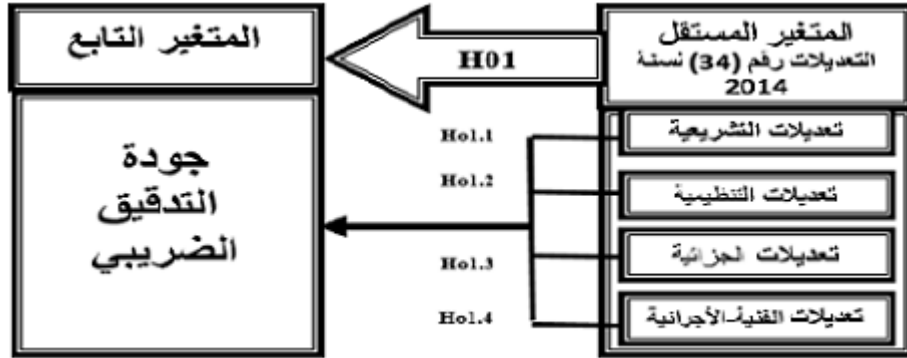
الفرضية الرئيسية H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتعديلات على قانون رقم (34) لسنة (2014) بأبعادها (التشريعية، التنظيمية، الجزائية، الفنية - الإجرائية) في جودة التدقيق الضريبي.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

- الفرضية الفرعية الأولى H01-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتعديلات التشريعية بالقانون رقم (34) لسنة (2014) في جودة التدقيق الضريبي.
- الفرضية الفرعية الثانية H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتعديلات التنظيمية بالقانون رقم (34) لسنة (2014) في جودة التدقيق الضريبي.
- الفرضية الفرعية الثالثة H01-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتعديلات الجزائية بالقانون رقم (34) لسنة (2014) في جودة التدقيق الضريبي.
- الفرضية الفرعية الرابعة H01-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتعديلات الفنية - الإجرائية بالقانون رقم (34) لسنة (2014) في جودة التدقيق الضريبي.

7-1 أنموذج الدراسة:

تمّ بناء أنموذج الدراسة في ضوء مراجعة الدراسات السابقة المتغيّر المستقل: سيليني وطالي، 2021؛ محنتال وبساس، 2020؛ الحمزة، 2018؛ أبو النجا، 2020؛ والمتغيّر التابع: سريح، 2013.



شكل (1) أنموذج الدراسة

7. التعريفات الاصطلاحية:

التعديلات على قانون رقم (34) لسنة 2014: وتتمثل بالتعديلات (التشريعية، والتنظيمية، والجزائية، والفنية - الإجرائية) المتمثلة بالقانون رقم (38) لسنة (2018) المعدل لقانون ضريبة الدخل، ويقرأ مع القانون رقم (34) لسنة (2014) قانوناً واحداً، ويبدأ العمل به اعتباراً من 2019/1/1 (موقع ضريبة الدخل الإلكتروني) (www.istd.gov.jo).

التعديلات التشريعية: وتُعرّف إجرائياً بأنها كافة التعديلات التي طرأت على قانون ضريبة الدخل الأردني رقم 34 لعام 2014؛ من إخضاع بعض البنود، أو إعفاؤها من ضريبة الدخل، وتعديل النسب، والإعفاءات، والشرائح الضريبية، وخفض الضريبة على بعض الصناعات، والمناطق، وإصدار نظام الفوترة، وإلزام المكلّفين به وأخرى.

التعديلات التنظيمية: وتُعرّف إجرائياً بأنها استحداث مديريات جديدة؛ كمديرية الفوترة، ومديرية أصحاب المهن ومديرية المستخدمين، والاقتطاعات، والمعهد الضريبي، ومديرية المناطق التنموية، والشركات متعدّدة الجنسيات وأخرى.

التعديلات الجزائية: وتُعرّف إجرائياً بأنها التعديلات التي طرأت على عقوبات التخلف عن تقديم الإقرارات الضريبية، وعدم الالتزام بالفوترة، وغرامات التأخر في تسديد الضريبة إلخ هدفها الردع، ومنع التهرب الضريبي، وتحقيق المزيد من الضبط، والالتزام للمجتمع الضريبي؛ وهو ما ينعكس أثره على حصيلة الدولة.

التعديلات الفنية/الإجرائية: وتُعرف إجرائيًا بأنها التعديلات التي طرأت على مهام المدقق، واختلاف المُسَمَّى من مُقَدَّرٍ إلى مُدَقَّقٍ؛ حيث يقع على كاهله مسؤولية الإثبات بالإضافة إلى كافة الإجراءات المُستحدثة؛ والتي من غايتها التسهيل على المُكَلَّف، ورفع جودة التدقيق. جودة التدقيق الضريبي: وهي تتمثل بمدى تحقيق التدقيق الضريبي لأهدافه المتمثلة بزيادة الإيرادات الضريبية بعدالة، وتخفيض عدد قضايا المنازعات الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي، والحد منه.

8. الدراسات السابقة:

- الدراسات في اللغة العربية:

دراسة الفليج وآخرون (2022) بعنوان: "أثر التحول الرقمي على تطوير النظم الضريبية في ظل جائحة كورونا"

هدفت الدراسة إلى دراسة، وتحليل طبيعة، وأهمية تطوير النظام الضريبي، وتحويله إلى نظام رقمي، وآليات التحول كمرتكز؛ لتعزيز الإيرادات الضريبية، وبيان إستراتيجيات تنفيذها، ومؤشرات قياسها، ودور ذلك في تطوير المنظومة الضريبية بأركانها المختلفة (التشريع، الإدارة الضريبية، الممولين)، بالإضافة إلى سبل الحد من التحديات التي تقف أمام جمع، ومتابعة الضرائب؛ من خلال دراسة تجارب بعض الدول التي بدأت في تطبيق النظام الضريبي الرقمي في هذا المجال.

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج؛ والتي تمثلت في معاناة الإدارة الضريبية في العديد من الدول من ضعف الإمكانيات المادية والبشرية، وعدم فاعلية التدريب الضريبي، وعدم انسياب العلاقات بين مختلف المستويات الإدارية؛ ليقوم التحول الرقمي بتحديث منظومة الإدارة الضريبية، وتيسير الإجراءات، وتحقيق العدالة الضريبية وضبط المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني التحول الرقمي والرقمنة في كافة القوانين المتعلقة بالضرائب والنظم الضريبية، خاصة في البلدان النامية للنهوض بها اقتصاديًا، والعمل على زيادة الميزانيات المرصودة لعملية التحول الرقمي؛ لضمان تحقيق النتائج المرجوة للدولة، وتوفير الكفاءات، والقدرات اللازمة للتغيير، وقيادة برنامج التحول الرقمي.

دراسة إبراهيم (2021) بعنوان: "دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية، مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري"

هدفت الدراسة إلى دراسة التحول الرقمي، وإشكالية فرض ضريبة على المعاملات الرقمية، وسبل الحد من التحديات التي تعوق فرض ضريبة على المعاملات الرقمية في مصر، بالإضافة إلى دراسة تجارب الدول الأخرى (فرنسا، إيطاليا، المملكة المتحدة) في هذا المجال؛ وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

من أهم نتائج البحث أنَّ هناك خطر تآكل القاعدة الضريبية الوطنية في ظلّ تزايد الاقتصاد الرقمي، عدم ملائمة التشريعات الضريبية في مصر للتحويلات العميقة في المعاملات المالية؛ حيث يتحدّى التحول الرقمي الممارسات الضريبية التقليدية بنماذج الأعمال الجديدة؛ مثل مبيعات البرامج، والكتب الإلكترونية، والطباعة ثلاثية الأبعاد.

أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالبنية التحتية المعلوماتية، والمساهمة مع المنظمات، والمؤسسات العالمية لصياغة نظام ضريبي دولي ملائم للتحويلات الكبيرة في الاقتصاد الرقمي، وسنّ تشريع محلي، وأحاديّ التدابير لفرض ضريبة على المعاملات الرقمية في مصر؛ حتى يتمّ الاتفاق بشأن التنسيق المتعدد الأطراف على المستوى العالمي، وأن تكون هذه الإجراءات متّفقة مع التزامات مصر الدولية.

دراسة حسين وأحمد (2021) بعنوان: "التدقيق، والفحص الضريبي لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، نموذج مقترح بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب"

هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تطوير عمل قسم التدقيق والفحص الضريبي؛ للتقليل من الصعوبات التي قد تعترض عمل القسم باستخدامهم للنظم اليدوية؛ وهي الحاجة إلى الوقت والجهد في إنجازه، وتطوير أساليب، وإجراءات التدقيق والفحص، باستخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، ويكون ذلك من خلال تصميم البرامج، والأنظمة الإلكترونية التي تساعد في تنفيذ العمل بسرعة ودقة أكبر، وجهد أقل، ولتحقيق هدف البحث؛ فقد تمّ تصميم نظام إلكتروني للتدقيق، والفحص الضريبي باستخدام برنامج الجداول الإلكترونية (Microsoft Excel)، وذلك لغرض استحداث نظام جديد يكون مبنياً على التكنولوجيا الحديثة؛ حتى يساعد في إنجاز عمل التدقيق، والفحص الإلكتروني للحسابات المالية.

أوصت الدراسة أنَّ من أهم النتائج إمكانية تحقيق الهدف المتمثل في الدقة، والسرعة في تنفيذ تدقيق الحسابات المالية إلكترونياً، وذلك من خلال توظيف أساليب، وإجراءات حديثة تساهم في بيئة تدقيق إلكترونية.

وضرورة تطوير عمل القسم؛ وذلك بالبرامج، والأنظمة المحاسبية الإلكترونية؛ التي تساعد في إجراء التدقيق الإلكتروني للبيانات، وتطوير مهارات موظفي قسم التدقيق، والفحص الضريبي من خلال مشاركتهم في الدورات التدريبية التي تؤهلهم لممارسة العمل التدقيقي الإلكتروني، كما ويتطلّب منه الفهم والدراسة الجيدة للنظام الذي من خلاله يتمّ تدقيق البيانات إلكترونياً، فضلاً عن ضرورة تزويد قسم التدقيق، والفحص الضريبي بالبيانات بشكل إلكتروني، أو مطبوعة على أقراص، والاستفادة من مزايا التكنولوجيا باستخدام الأساليب، والإجراءات الحديثة التي تساعد الفاحص في إنجاز عمله بشكل أفضل.

دراسة التميمي والتميمي (2021) بعنوان: "أثر التقنيات الضريبية على جودة الخدمات المقدمة لمكلفي ضريبة الدخل؛ دراسة استطلاعية في عينة من فروع الهيئة العامة للضرائب محافظة بغداد" هدفت الدراسة إلى بيان أثر التقنيات الضريبية على جودة الخدمات المقدمة لمكلفي ضريبة الدخل من خلال دراسة العلاقات الارتباطية، والتأثيرية بين المتغير المستقل (التقنيات الضريبية)، والمتغير التابع (جودة الخدمات المقدمة لمكلفي ضريبة الدخل)، وانسجاماً مع أهداف الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية للبحث (توجد علاقة معنوية بين التقنيات الضريبية، وجودة الخدمات المقدمة لمكلفي ضريبة الدخل)، وقد انبثقت من هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: من خلال استخدام معامل الارتباط عند مستوى معنوية (0.05) وبدرجة حرية (28) وبموجب اختبار (T) تبين أن هناك علاقة معنوية بين التقنيات الضريبية وهي التكنولوجيا، المكونات المادية، الأفراد، شبكات الاتصال، قاعدة البيانات، البرمجيات، وجودة الخدمات المقدمة لمكلفي ضريبة الدخل).

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: التركيز على معالجة الضعف في متغيرات، أو عناصر التقنيات الضريبية التي تم بيانها من خلال تحليل نتائج الاستبيان بالشكل الذي يساعد على تحسين جودة الخدمة المقدمة للمكلفين.

دراسة سيليني وطالي، (2021)، بعنوان: "أثر النظام الجبائي الإلكتروني في الحفاظ على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة كورونا" هدفت الدراسة إلى التعريف بمشروع النظام الجبائي الإلكتروني المستحدث بمديرية كبريات المؤسسات في الجزائر، وقياس مدى فعالية هذا النظام في ضمان تدعيم الخزينة العمومية بموارد التحصيل الضريبي، دون أي تعطل بسبب أزمة جائحة كورونا؛ وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات الأولية من خلال استبانة تم توزيعها على عينة من الإداريين والمكلفين بدفع الضرائب، والبالغ عددهم (30) فرداً، كما تم استخدام برنامج SPSS في تحليل البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق النظام الجبائي المعلوماتي جاء بشماره من خلال استقرار التحصيل الضريبي على نفس الوتيرة في الإدارة التي يطبق فيها، كما ساهم النظام الجبائي الإلكتروني في تدعيم الخزينة العمومية بالمستحقات التي تدفع من طرف الشركات الكبرى وهي تمثل أكثر 50% من الجباية العادية و100% من الجباية البترولية دون تعطل، أو تأجيل وبصفة آمنة تفادياً لانتشار وباء كورونا وخوفاً على صحة المكلفين الإداريين.

أوصت الدراسة بالتعجيل في عملية العمل الجبائي الإلكتروني وتعميمه ليشمل كل إدارات مديرية الضرائب في الجزائر وليس فقط مديرية كبريات المؤسسات، وأيضاً القيام بتطبيق وتبني آليات

واستراتيجيات وقوانين جبائية تتماشى وفق التوجّه الرقعي المتطوّر خصوصاً مع انتشار التجارة الإلكترونية.

دراسة أبو النجا، (2020) بعنوان: "أثر التغيرات في التشريعات الضريبية في قانون ضريبة الدخل في إيرادات الموازنة العامة الأردنية الدور الوسيط للالتزام الضريبي" هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التغيرات في التشريعات الضريبية في قانون ضريبة الدخل في إيرادات الموازنة العامة الأردنية، وانعكاسها على إيرادات الموازنة العامة؛ من خلال بيان أثر كلٍّ من (العمليات الفنية والإجرائية، العقوبات والنواحي الجزائية، مصادر الدخل الخاضعة والمُعفاة، النسب والشرائح الضريبية)، على إيرادات الموازنة العامة في الأردن بالإضافة إلى معرفة الدور الذي يلعبه الالتزام الضريبي كمتغيّر وسيط في هذا الأثر، تمّ تناول التعديلات التشريعية بقانون رقم (34) لسنة (2014) والذي كان العمل سارياً به لفترة (2015-2018)، تمّ استخدام الاستبانة كأداة قياس، وقد خلصت الدراسة إلى جملة نتائج من أهمّها ارتفاع الأهمية النسبية للتغيرات في التشريعات الضريبية في قانون ضريبة الدخل في إيرادات الموازنة العامة الأردنية.

أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في بعض النصوص القانونية، وإجراءات تطبيقها، والعمل على إعادة النظر في السياسات المتبعة بالتحصيل الضريبي خلال فترات زمنية تتناسب مع الأحداث السياسية والاقتصادية المحيطة، والاستفادة من خبرات الأفراد المعنيين بتطبيق القوانين، والتشريعات الضريبية عند صياغتها، أو تحديثها؛ وذلك للوقوف على الصعوبات، والأخطاء التي واجهتهم والحلّ منها.

دراسة اللحام والشيخ، (2019)، بعنوان: "مدى جودة إجراءات التدقيق الضريبي في سورية" هدفت الدراسة إلى تحديد مدى جودة عملية التدقيق الضريبي التي يقوم بها مراقب الدخل في سورية، وذلك من خلال دراسة العوامل المؤثرة في جودة عملية التدقيق الضريبي، والتي تمثلت في العوامل المرتبطة بالخصائص الشخصية لمراقب الدخل، العوامل المرتبطة بعملية التدقيق الضريبي، ودور الإدارة الضريبية في توفير السياسات والإجراءات المتعلقة بالرقابة على جودة إجراءات التدقيق الضريبي، ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ اتباع المنهج الوصفي التحليلي؛ من خلال إجراء دراسة مسحية باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات على عيّنة من مراقبي الدخل في مديرية مالية دمشق ممّن يعملون في قسم كبار المكلّفين ومتوسطي المكلّفين، والبالغ عددهم (63) مراقباً، وقد تمّ استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة: لتحليل البيانات، واختبار الفرضيات.

أوصت الدراسة بأنّ مراقب الدخل لا يمتلك مقوّمات أداء عملية التدقيق بجودة عالية؛ فلا تتوفّر دورات تأهيل مستمرة تتعلق بالقوانين الضريبية، والعلوم الأخرى المرتبطة بالمحاسبة والتدقيق، ولا تتوفّر المُعدّات الماديّة الضروريّة لأداء عملية التدقيق الضريبي، كما يؤدّي مراقب الدخل عملية التدقيق

الضريبي بجودة منخفضة؛ فلا يتمُّ التواصل مع مراقب الدخل السابق، وتتمُّ عملية التدقيق الضريبي دون إستراتيجية واضحة تراعي تخصُّص مراقب الدخل بنشاط المُكلف، مع إجراءات تدقيقٍ بمعظمها مكتبيّة، بالإضافة إلى ذلك فإنَّ الإدارة الضريبية لا توفّر معايير، وسياسات للرقابة على جودة عملية التدقيق؛ للتأكد من التزام مراقب الدخل بالمعايير المهنية والقانونية، فلا يوجد سياسات عامة تضمن الولاء الوظيفي، وتضع آليات للرقابة على جودة عملية التدقيق، ونزاهة واستقلال مراقبي الدخل. دراسة علاونة (2017) بعنوان: "أثر التعديلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011 على الخزينة العامة، وكبار المُكلفين"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التعديلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011 على الخزينة العامة وكبار المُكلفين، وبيان العلاقة بين التعديلات في الإعفاءات، والنسب، والشرائح، وأثرها على الخزينة العامة، وبيان العلاقة بين التعديلات في الإعفاءات، والنسب، والشرائح الضريبية وأثرها على كبار المُكلفين، ولتحقيق هدف الدراسة تمَّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام البرنامج الإحصائي SPSS؛ لتحليل فقرات الاستبانة.

أشارت نتائج الدراسة إلى أنَّه يوجد أثرٌ متوسِّطٌ للتعديلات في مجال الإعفاءات الضريبية على الخزينة العامة، وأثرٌ مرتفعٌ للتعديلات في مجال الإعفاءات الضريبية على كبار المُكلفين، وأثرٌ متوسِّطٌ على الخزينة العامة، وكبار المُكلفين للتعديلات في مجال الشرائح، والنسب الضريبية.

أوصت الدراسة بإعادة النظر في الإعفاءات الضريبية، والنسب، والشرائح الضريبية؛ ليكون أثرها مرتفعاً على الخزينة العامة وكبار المُكلفين، وضرورة أن تكون التعديلات التي يقرُّها المُشرع الضريبي تعمل على تحقيق العدالة الضريبية، وأن تتلاءم مع الوضع الاقتصادي للمُكلفين.

دراسة جرادات (2017) بعنوان: "أثر التعديلات التي تمَّت على قانون ضريبة الدخل خلال عامي 2014 و2015 على تشجيع الاستثمار، وتحقيق العدالة الضريبية"

هدفت الدراسة إلى دراسة، وفحص، وتحليل التعديلات التي تمَّت على قانون ضريبة الدخل خلال عامي 2014 و2015 على تشجيع الاستثمار، وتحقيق العدالة الضريبية، من الناحية الإحصائية لمعرفة مدى تحقيق هذه التعديلات الحاصلة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي إليها التشريع الضريبي، وما هي الفوائد التي تعود على المُكلفين بشكلٍ عام، وعلى القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بشكلٍ خاص؛ ولتحقيق أهداف الدراسة تمَّ استخدام التحليل الوصفي للقرارات في القانون التي صدرت، وعدلت القانون الأصلي، وتمَّ تصميم استبانة وتحكيمها، وتوزيعها، وتحليلها.

وأظهرت نتائج الدراسة أنَّ درجة أثر التعديلات على قانون ضريبة الدخل خلال عامي 2014 و2015 على تشجيع الاستثمار، ودورها في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة مأموري التقدير الضريبي في محافظة الخليل ونابلس، ورام الله كانت كبيرةً.

أوصت الدراسة بضرورة قيام المشرع الضريبي بالتوضيح للبنوك بآلية تنزيل المصاريف ذات العلاقة بأرباح التسهيلات، وإقراض الشركات الصغيرة، وإعادة النظر في التعديلات الخاصة بالإعفاءات الاقتصادية؛ لتفادي حدوث الازدواج الضريبي، وزيادة نسب التهرب الضريبي.

- الدراسات في اللغة الأجنبية:

Mersha et al. (2022). "Determinants of Tax Audit Quality with Audit Process as the Mediator in Ethiopia"

هدفت الدراسة إلى تحليل محددات جودة التدقيق الضريبي من خلال عملية المراجعة كوسيط في إثيوبيا مع الإشارة إلى وزارة الإيرادات، تم استخدام نهج بحثي مختلط مع التثليث المتزامن في الدراسة، تم تطوير النموذج المفاهيمي بناءً على نظرية الوكالة، ونظرية الطوارئ، ونظرية الثقة المهمة، ونظرية أصحاب المصلحة ومراجعة الأدبيات التجريبية، تم جمع البيانات من مدقق الضرائب بمن في ذلك مديرو الضرائب، والمشفرون ومالكو العمليات، وقادة الفريق باستخدام استبيان وإجراء المقابلات، وتم استخدام التحليل الموضوعي (PLS-SEM) باستخدام (ADANCO) لتحليل البيانات النوعية والكمية على التوالي.

أظهرت الدراسة نتائج منها أن عوامل مدخلات التدقيق، وعملية التدقيق، والعوامل السياقية كان لها تأثير إيجابي كبير على جودة التدقيق الضريبي، بالإضافة إلى أن عملية التدقيق كان لها تأثير الوساطة على العلاقة بين المتغيرات التوضيحية في هذه الدراسة، وجودة التدقيق الضريبي.

Mu et al. (2022). "The Impact of Value-Added Tax Audit on Tax Revenue Performance: The Mediating Role of Electronics Tax System, Evidence from the Amharad Region, Ethiopia"

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى تأثير وظيفة تدقيق ضريبة القيمة المضافة غير الفعالة، والعوامل المتصلة بأداء الإيرادات الضريبية في منطقة أمهرة، إثيوبيا، واستخدمت الدراسة مصادر البيانات الأولية؛ والتي بلغ عددها (377) فرداً من مكلفي الضريبة المسجلين في ضريبة القيمة المضافة في منطقة أمهرة، كما استخدمت نظرية القدرة على الدفع للضرائب، ونموذج المعادلة الهيكلية، ومخطط المسار، والانحدار المتعدد باستخدام برنامج SPSS/AMOS لتحليل البيانات؛ لتحديد العلاقة بين تدقيق ضريبة القيمة المضافة، وأداء الإيرادات الضريبية، على الرغم من أن منطقة أمهرة لديها إيرادات محتملة لتغطية نفقاتها بسبب وظائف تدقيق ضريبة القيمة المضافة غير الفعالة، ونظام التثقيف الضريبي السيئ، ونقص الموارد الضريبية، ومعدل الضريبة لفترة طويلة؛ لذا أداء الإيرادات الضريبية غير فعال.

أظهرت نتائج الدراسة أن تدقيق ضريبة القيمة المضافة، والتعليم الضريبي يؤثران بشكل كبير على أداء الإيرادات الضريبية، وتعد ندرة الموارد لوظيفة تدقيق ضريبة القيمة المضافة مشكلة حرجية، حتى

إذا كانت التكنولوجيا الموجودة متصلةً بشبكةٍ تصل إلى مستوياتٍ عاليةٍ، فإنَّ مُدققي الضرائب لم يستخدموا هذا النظام بشكلٍ مناسبٍ، وتؤثر معدلات الضرائب طويلة الأمد بشكلٍ كبيرٍ على أداء الإيرادات الضريبية.

أوصت الدراسة بضرورة وجود علاقةٍ سلسليةٍ من الموجهين بين المُدققين ذوي الخبرة، والمُدققين الجدد، وغير الفعّالين، ويجب على الحكومة توفير التكنولوجيا المناسبة التي يسهل استخدامها، والكشف السريع عن التهرب الضريبي، ويجب مراجعة مُعدّل الضريبة القائم، ونظام التثقيف الضريبي. (Monika and Noviri (2021). "The Effects of Financial Distress, Capital Intensity, and Audit Quality on Tax Avoidance"

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير الضائقة المالية، وكثافة رأس المال وجودة التدقيق على التهرب الضريبي، والذي يتم توكيله باستخدام مُعدّل الضريبة الفعّال النقدي (CETR)، وتكوّن مجتمع الدراسة من (47) شركة تعدين في بورصة إندونيسيا في الفترة 2015-2019، والعينات المُستخدمة في الدراسة تكوّنت من (8) شركات مع (40) فترة مراقبة، وأُستخدمت الدراسة لتحليل البيانات الانحدار الخطي المُتعدّد.

أظهرت نتائج الدراسة أنَّ الضائقة المالية كان لها تأثيرٌ سلبيٌّ على التهرب الضريبي، وأنّه كلما زادت الضائقة المالية، وذوو الخبرة في الشركة انخفض الميل إلى التهرب الضريبي، وأنَّ كثافة رأس المال ليس لها تأثيرٌ على الضرائب، ووجود التدقيق ليس له أيُّ تأثيرٍ على التهرب الضريبي.

(Nugrahanto and Alhadi (2021). "A Tax Audit Quality: An Empirical Analysis of the Use of Information Technology, Competence, Task Complexity, and Time Pressure"

هدفت الدراسة إلى تحليل الأدلة التجريبية المتعلقة بالعوامل في استخدام تكنولوجيا المعلومات، وكفاءات مُدقّق الضرائب، وتعقيد المهام، وضغط الوقت الذي يمكن أن يؤثر على جودة التدقيق الضريبي، تمَّ استخدام استطلاع عبر الإنترنت تابعه (96) مُدقّقًا ضريبيًا في مكاتب الضرائب في منطقة جاكارتا الخاصة، مع (15) عامًا من الخبرة في التدقيق الضريبي، وتمَّ تحليل بيانات الدراسة باستخدام إجراءات النمذجة الجزئية للمعادلة الهيكلية ذات المربعات الصغرى.

أظهرت نتائج الدراسة أنَّ عوامل تقنية المعلومات من حيث الفائدة، وسهولة استخدام التكنولوجيا، ودعم الموارد التكنولوجية ترتبط بشكلٍ إيجابيٍّ بجودة التدقيق الضريبي، وتُشير كفاءات مُدقّق الضرائب في جوانب المعرفة والمهارات إلى العلاقات الإيجابية أيضًا، وفي الوقت نفسه فإنَّ عوامل ضغط الوقت التي يمكن أن تثبط تقييم الأدلة وتنفيذ الإجراءات، واكتشاف عدم الامتثال الضريبي لها أثرٌ سلبيٌّ على جودة التدقيق الضريبي، وأوصت الدراسة بضرورة تحسين تكنولوجيا المعلومات التي تواكب

أحدث إجراءات العمل؛ لدعم التدقيق الضريبي، وتحسين كفاءات المُدققين الضريبيين باستمرار، وإدارة وقت التدقيق الضريبي.

Nor et al. (2021). "Tax Auditor Team Leaders Quality, Time Budget Pressure, Task Complexity: How Well Tax Audit Quality in Indonesia?"

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير قائد فريق مُدققي الضريبة، الكفاءة المهنية والخبرة، ضغط الوقت، وتعقيد المهام على جودة التدقيق الضريبي، استخدمت الدراسة بيانات ثانوية من مكتب مصلحة الضرائب الإندونيسية، وكان مجتمع الدراسة هو التقييم الضريبي الصادر لجميع أنحاء إندونيسيا، وبلغت العينة المُستخدمة (4326) ملاحظة، وتم تحليل البيانات بواسطة الانحدار اللوجستي.

وأظهرت الدراسة نتائج منها: إنَّ قائد فريق مُدققي الضريبة، الكفاءة المهنية والخبرة، وضغط الوقت، وتعقيد المهام مرتبطٌ بشكلٍ سلبيٍّ بجودة التدقيق الضريبي، وفي نفس الوقت ترتبط تجربة قائد فريق مُدققي الضرائب بشكلٍ إيجابيٍّ بجودة التدقيق الضريبي، وتوصي الدراسة بضرورة أن تقوم مصلحة الضرائب الإندونيسية بإعادة ترتيب معايير جودة مُدقّق الضرائب في قوانينها، ولوائحها.

Rotimi et al. (2021). "Impact of Audit Quality on Tax Compliance in Nigeria"

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير جودة التدقيق على الامتثال الضريبي كعائدات ضريبية في نيجيريا، والعلاقة بين استقلالية المُدقّق، وأداء المهمة، والإيرادات الضريبية؛ حيث إنَّ التقييم الضريبي يعتمد على البيانات المالية المُدقّقة التي تقيّمها الشركة في كثيرٍ من الأحيان، وتمَّ اعتماد تصميم بحث المسح؛ باستخدام البيانات الأولية التي تمَّ الحصول عليها من الاستبيان الذي وُزِعَ على موظفين تمَّ اختيارهم من دائرة الإيرادات الداخلية الفيدرالية (FIRS) والوسط الأكاديمي (المحاسبين)، والمُدققين الممارسين داخل ولاية أونندو، وتمَّ استخدام نموذج المربعات الصغرى لتحليل البيانات التي تمَّ جمعها.

وأظهرت الدراسة أنَّ القدرة التنبؤية المُعدّلة R2 للدراسة كانت (62.3%) وإحصاء (F) عند مستوى 0.01 و0.05 من الأهمية وهي 4.79 و3.07 وأقل من 6.047، وهذا مؤشِّر واضحٌ على أنَّ استقلالية المُدقّق، وأداء الارتباط لهما تأثيرٌ إيجابيٌّ كبيرٌ على جودة التدقيق مع التأثير الناتج على الامتثال الضريبي (الإيرادات الضريبية) في نيجيريا، وأوصت الدراسة بضرورة تبني المُدققين للاستقلالية، والالتزام الصارم بالمعايير، والإجراءات المعمول بها التي وضعتها الحكومة، والهيئات المهنية عند تقديم التقارير؛ لتحسين جودة التدقيق في جميع الأوقات، وإنَّ هذا سيعزّز توليد الإيرادات الضريبية.

Mursalim and Lannai (2021). "Effect of Auditor Functional Competence, Integrity, and Utilization of Information Technology on Tax Audit Quality"

هدفت الدراسة إلى تحليل، وفحص تأثير الكفاءة الوظيفية للمُدَقِّق، والنزاهة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة التدقيق الضريبي، واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار الخطي المتعدد مع عينة مكونة من (60) ممتحنًا وظيفيًا في المكتب الإقليمي للمديرية العامة للضرائب، (سولسبارترا وكي بي بي ماديا ماكاسار)، وتمَّ جمع بيانات الدراسة من خلال الاستبيانات، وتمَّ تحليلها من خلال عدَّة مراحل من الاختبارات الإحصائية مثل الصلاحية، والموثوقية، وحالة البيانات الطبيعية، واختبارات عدم التجانس؛ وللإجابة على الفرضية المقترحة في هذه الدراسة تمَّ استخدام طريقة الانحدار المتعدد واختبار معامل التحديد، والاختبار الجزئي (اختبار t)، والاختبار المتزامن (اختبار F)، وأظهرت نتائج الدراسة أنَّ الكفاءة الوظيفية للمُدَقِّق، ونزاهته، واستخدامه لتكنولوجيا المعلومات لها تأثير إيجابي، ومهم على جودة التدقيق الضريبي.

Rotimi et al. (2021) "Impact of Audit Quality on Tax Compliance in Nigeria"

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير جودة التدقيق على الامتثال الضريبي كعائدات ضريبية في نيجيريا، والعلاقة بين استقلالية المُدَقِّق وأداء المهمة، والإيرادات الضريبية؛ حيث إنَّ التقييم الضريبي يعتمد على البيانات المالية المُدَقَّقة التي تقدِّمها الشركة في كثير من الأحيان، وتمَّ اعتماد تصميم بحث المسح باستخدام البيانات الأولية التي تمَّ الحصول عليها من الاستبيان الذي وُزِعَ على موظفين تمَّ اختيارهم من دائرة الإيرادات الداخلية الفيدرالية (FIRS)، والوسط الأكاديمي (المحاسبين)، والمُدَقِّقين الممارسين داخل ولاية أوندو، وتمَّ استخدام نموذج المربعات الصغرى؛ لتحليل البيانات التي تمَّ جمعها. وأظهرت الدراسة أنَّ القدرة التنبؤية المُعدَّلة R2 للدراسة كانت (62.3%) وإحصاء (F) عند مستوى 0.01 و 0.05 من الأهمية وهي 4.79 و 3.07 وأقل من 6.047، وهذا مؤشر واضح على أنَّ استقلالية المُدَقِّق، وأداء الارتباط لهما تأثير إيجابي كبير على جودة التدقيق مع التأثير الناتج على الامتثال الضريبي (الإيرادات الضريبية) في نيجيريا.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني المدققين للاستقلالية، والالتزام الصارم بالمعايير، والإجراءات المعمول بها التي وضعتها الحكومة، والهيئات المهنية عند تقديم التقارير؛ لتحسين جودة التدقيق في جميع الأوقات، وإنَّ هذا سيعزِّز توليد الإيرادات الضريبية.

9. التعديلات التي طرأت على قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014)

- التعديلات التشريعية:

• تعديلات الدخل الخاضع للضريبة المادة (3)

- إلغاء عبارة "سواء تمَّ بيعها في المملكة أو تصديرها منها" في البند (4) من الفقرة (أ) واستبدالها بعبارة "الدخل من بيع البضائع"، وإضافة فقرة (د) "يخضع للضريبة الدخل الناجم عن التجارة الإلكترونية للسلع، والخدمات".

- تعديل نسب الدخل الخاضعة للضريبة للشخص الطبيعي المادة (11)
 - إلغاء المادة (11) من القانون القديم؛ والتي تخصّ النسب على الدخل للشخص الطبيعي، والاعتباري، واستبدالها على النحو الآتي:
 - تُستوفى الضريبة للشخص الطبيعي من الدخل الخاضع للضريبة وفقاً للنسب الآتية كما يأتي:
 - (1) "(5%) خمسة بالمئة عن كلّ دينارٍ من خمسة الآلاف دينار الأولى".
 - (2) "(10%) عشرة بالمئة عن كلّ دينارٍ من خمسة الآلاف دينار التالية".
 - (3) "(15%) خمسة عشر بالمئة عن كلّ دينارٍ من خمسة الآلاف دينار التالية".
 - (4) "(20%) عشرون بالمئة عن كلّ دينارٍ من خمسة الآلاف دينار التالية".
 - (5) "(25%) خمسة وعشرون بالمئة عن كلّ دينارٍ ممّا تلاها، ولغاية مليون دينار".
 - (6) "(30%) ثلاثون بالمئة عن كلّ دينارٍ من الدخل الخاضع للضريبة للمُكلّف الذي يزيد على (1000000) مليون دينار".
- تعديل نسب الدخل الخاضع للضريبة للشخص الاعتباري المادة (11)
 - تعديل الفقرة (ب) من المادة (11) ونصّها "تُستوفى الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة للشخص الاعتباري حسب النسب الآتية":
 - (1) "(20%) عشرون بالمئة لجميع الأشخاص الاعتباريين، باستثناء ما ورد في البندين (2) و(3) من هذه الفقرة".
 - (2) "(24%) أربعة وعشرون بالمئة عن كلّ دينارٍ لشركات الاتصالات الأساسية، وشركات توزيع، وتوليد الكهرباء، وشركات تعدين المواد الأساسية، وشركات التأمين، وشركات إعادة التأمين، وشركات الوساطة المالية والشركات المالية، والأشخاص الاعتباريين الذين يمارسون أنشطة التأجير التمويلي".
 - (3) "(35%) خمسة وثلاثون بالمئة للبنوك".
- تخفيض نسب الدخل الخاضعة للضريبة للنشاط الصناعي المادة (11)
 - تعديل الفقرة (ج) من المادة (11) وتنصّ على "تُخفّض النسب المبيّنة أدناه، ولمدّة لا تتجاوز خمس سنواتٍ من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون المعدّل من الضريبة المُستحقّة على النشاط الصناعي.
 - (1) "الأنشطة الصناعية باستثناء صناعة الأدوية، والملابس".
 - إضافة الفقرة (د) "تُحدّد الأنشطة الصناعية المشمولة بأحكام البند (1) من الفقرة (ج) من هذه المادة، وإجراءات تطبيق تلك الفقرة، وشروطها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية".
 - إضافة الفقرة (هـ) وتنصّ على "عند احتساب الدخل الخاضع للضريبة، أو الضريبة المُستحقّة يُخفّض المبلغ الناتج لأقرب دينار".

- الدخول الخاضعة للضريبة للمؤسسات في المناطق التنموية، والمناطق الحرة، ونسبها المادة (11) - إضافة الفقرة (ط) إلى المادة (11) وتنص على "على الرغم مما ورد في الفقرة (ب) من المادة (78) من هذا القانون، والمواد (11) و(14) و(44) من قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014:"
- (1) "تفرض الضريبة على دخل المؤسسة المسجلة في المناطق التنموية الناشئة عن أنشطة الصناعات التحويلية التي لا تقل القيمة المحلية المضافة فيها عن (30%) بنسبة (5%)".
- (2) "تفرض الضريبة على دخل المؤسسة المسجلة في المناطق التنموية لباقي المشاريع، والأنشطة بنسبة (10%)".

- (3) "لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب مجلس الاستثمار تخفيض هذه النسبة، سواء للأنشطة، والمشاريع المسجلة قبل نفاذ أحكام هذا القانون المعدل، أو بعده وفقاً للنشاط الاقتصادي، والأسس المحددة بذلك؛ بما فيها المنطقة والعمالة، والقيمة المضافة، وعلى أن تُحدد بنظام يصدر لهذه الغاية".
- (4) "تفرض الضريبة على الدخل المتأتي للمؤسسة المسجلة في المناطق الحرة التي تمارس نشاطاً صناعياً، أو أي نشاط آخر من البيع، أو التنازل، أو التوريد للسلع، والخدمات داخل حدود هذه المناطق بنسبة الضريبة المحددة وفقاً للنشاط الاقتصادي، أو الشخص في الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة"
- إضافة الفقرة (ي): وتنص على "في حال تملك إحدى الشركات كلياً أو جزئياً نسبة لا تقل عن (10%) من رأسمال شركة أخرى، فلا يجوز تقاضي الضريبة عن أرباح الشركة المالكة للشركة المملوكة، بنسبة تزيد على (10%) من مقدار أرباحها في تلك الأرباح".

- نسب الدخول للأشخاص الطبيعيين، والاعتباريين المادة (12)
- تعديل البند (1) من الفقرة (أ) بإلغاء عبارة "والمُخْلِصِينَ الجَمْرَكِيِّينَ"؛ والتي تخص اقتطاع الضريبة من أي مبالغ مدفوعة من شخص اعتباري.
- تعديل البند (2) من الفقرة (أ) بإضافة عبارة "للشخص الطبيعي و7% للشخص الاعتباري" بعد عبارة "نسبة 5%" والخاصة "بما يخضع للضريبة من الدخل المُتَحَقِّق من فوائد الودائع، والعمولات، وأرباح العوائد" وغيرها.

- تعديلات الدخل المعفى من الضريبة، ونسبها المادة (4)
- إلغاء نص البند (1) وهو "مُخَصَّصات الملك" واستبداله بـ "الملك".
- إلغاء نص البند (2) وينص على "دخل المؤسسات الرسمية العامة، والمؤسسات العامة، والبلديات من داخل المملكة، ويُستثنى من هذا الإعفاء ربح أي نشاط استثماري، أو فائض الإيرادات السنوية؛ الذي يقرّر مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير إخضاعه للضريبة"، واستبداله بنص "دخل المؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة، والبلديات من داخل المملكة، باستثناء دخلها من بدلات الإيجار،

والخلو، والمفتاحية، وبيع أي نشاط استثماري، أو فائض الإيراد السنوي الذي يقرّر مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير إخضاعه للضريبة".

- إلغاء نصّ البند (5)؛ والذي ينصّ على "الدخل من بيع، أو تأجير منقولات واقعة في المملكة" واستبداله بنصّ "الأرباح الرأسمالية المتحققة من داخل المملكة، باستثناء الأرباح المتحققة على الأصول الخاضعة لأحكام الاستهلاك الواردة في هذا القانون، وأرباح بيع الحصص على الشخص الاعتباري، وأرباح شركات، ومؤسسات تكنولوجيا المعلومات بعد انتهاء المدّة المحددة في البند (7) من هذه الفقرة".

- إلغاء نصّ البند (6)؛ والذي ينصّ على "الدخل من تأجير عقارات واقعة في المملكة، والدخل من الخلو والمفتاحية" واستبداله بـ "الدخل المتأتّي لشركات رأس المال المغامر المعرفة، والمُسجّلة وفق قانون الشركات".

- إلغاء بند نصّ (7)؛ والذي ينصّ على "الدخل من بيع، أو تأجير الأصول المعنوية الموجودة في المملكة بما في ذلك الشهرة" واستبداله بنصّ "الأرباح الرأسمالية الناشئة عن بيع أسهم، أو حصص شركات، ومؤسسات تكنولوجيا المعلومات التي تتولّى إنشاء المعلومات، ومعالجتها، وتخزينها؛ باستخدام وسائل إلكترونية، وبرمجياتها وذلك لأول مرةٍ مدّة لا تتجاوز خمس عشرة سنةٍ من تاريخ تسجيلها، أو من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون المعدّل أُنهما أسبق، ويتمّ تمديدتها لأيّ مدّةٍ أخرى بقرارٍ من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير، وتُحدّد أحكام وشروط الإعفاء بموجب نظامٍ يصدر لهذه الغاية".

- إضافة بند (8)؛ والذي ينصّ على "أرباح الحصص، والأسهم التي توزعها كلّ من الشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات التوصية البسيطة، وشركات التضامن، والشركات المساهمة العامة، والخاصة المُقيمة في المملكة باستثناء التوزيعات المتأتية للبنوك، وشركات الاتصالات الأساسية، وشركات تعدين المواد الأساسية وشركات التأمين، وشركات إعادة التأمين، وشركات الوساطة المالية، والشركات المالية، والأشخاص الاعتباريين الذين يمارسون أنشطة التأجير التمويلي".

- إلغاء البند (12) وينصّ على "مكافأة نهاية الخدمة المُستحقة بمقتضى التشريعات النافذة، أو أيّ ترتيبات جماعية تمّت بموافقة الوزير؛ وذلك":

أ- "بنسبة (100%) عن خدمات الموظف السابقة لتاريخ 2009/12/31"

ب. "إخضاع المبالغ التي تزيد عن (5000) دينار من مكافأة نهاية الخدمة المُستحقة للموظف اعتباراً من 2010/1/1"

واستبداله بنصّ البند (13)؛ وهو "مكافأة نهاية الخدمة المُستحقة للموظف عند إنهاء، أو انتهاء خدمته عن خدماته بمقتضى التشريعات النافذة، أو أيّ ترتيبات جماعية تمّت بموافقة الوزير؛ وذلك":

أ- "بنسبة (100%) عن خدمات الموظف السابقة لتاريخ 2009/12/31"

- ب- "بنسبة (50%) عن خدمات الموظف من تاريخ 2010/1/1 ولغاية 2014/12/31"
- ج- "لأول (15000) خمسة عشر ألف دينار عن خدمات الموظف من تاريخ 2015/1/1"
- د- "المبالغ التي تزيد عمّا ورد في (ب، ج) من هذا البند تُفرض عليها ضريبة بمقدار 9%"
- إلغاء البند (14)؛ والذي ينصُّ "دخل الأعمى، ودخل المُصاب بعجزٍ كليٍّ من الوظيفة"، واستبداله بنصِّ "أول (2500) دينار من إجمالي الراتب التقاعدي الشهري بما فيه المعلوليّة".
- إضافة البند (19) "الأموال الموزعة من صناديق تكافل النقابات لأعضائها، وورثتهم في حال الوفاة"
- إضافة البند (20) "مبلغ (2000) ألفي دينار لكلِّ شخصٍ من ذوي الإعاقة المستمرة والدائمة"
- المادة (6)

- إلغاء الفقرة (ب) والتي تنصُّ على "أرباح المربحة، والفوائد المدفوعة، أو المُستحقة" واستبدالها بـ "1- الفوائد وأرباح المربحة المدفوعة، أو المُستحقة لغير الأشخاص ذوي العلاقة"
- 2- "الفوائد، وأرباح المربحة المدفوعة، أو المُستحقة للأشخاص ذوي العلاقة على ألاّ يتجاوز المبلغ الجائز تنزيله بنسبة ثلاثة إلى واحد (1:3) لإجمالي الدَّين إلى رأس المال المدفوع، أو متوسط حقوق المُلكيّة أيهما أكبر، ولا يجوز تنزيل، أو تدوير ما زاد من الفائدة، أو المربحة عن الحدِّ المسموح به في الفترة الضريبية، بما فيها الفوائد، أو المربحة المرسلة على الأصول وفق أحكام هذا البند".
- الإعفاءات الخاصّة بالنشاط الزراعي المادة (5)

- إلغاء نصِّ الفقرة (أ) والخاصّة بدخول النشاط الزراعي الذي ينصُّ "يُعفى من الضريبة كامل الدخل الإجمالي للشخص المتأثي من نشاطٍ زراعي داخل المملكة" واستبداله بنصِّ "يُعفى من الضريبة أول (1000000) مليون دينار من مبيعات الشخص الطبيعي المتأثية من نشاطٍ زراعي داخل المملكة".
- إلغاء نصِّ الفقرة (ب) بنصِّ "لغايات هذه المادة يعني النشاط الزراعي ما يأتي" واستبداله بنصِّ "يُعفى من الضريبة أول (50000) خمسين ألف دينار من الدخل الصافي للشخص الاعتباري المتأثي داخل المملكة من النشاط الزراعي"

- إضافة الفقرة (ج) والتي تنصُّ "يعني النشاط الزراعي ما يلي:"

- 1- "إنتاج المحاصيل، والحبوب، والخضراوات، والفواكه، والنباتات، والزهور، والأشجار"
- 2- "تربية المواشي، والأسماك، والطيور، والنحل بما في ذلك إنتاج البيض والعسل"

- الإعفاءات العائليّة والشخصيّة المادة (9)

- تمّ إلغاء نصِّ المادة (9) كاملاً؛ والذي يخصُّ الإعفاءات العائليّة، والشخصيّة، وتعديله على النحو الآتي:
- إلغاء نصِّ الفقرة (أ) وهو "يُعفى الدخل الإجمالي للشخص الطبيعي المقيم بما لا يزيد على اثني عشر ألف دينار للمُكَلَّف، واثني عشر ألف دينار عن المعالين مهما كان عددهم" واستبداله بـ "للتوصُّل إلى الدخل الخاضع للضريبة تُنزل للشخص الطبيعي المقيم المُكَلَّف المبالغ الآتية:"

- 1- "عشرة آلاف دينار إعفاءً شخصياً لسنة (2019)، وتسعة آلاف دينار لسنة (2020) وما يليها"
 2- "عشرة آلاف دينار عن المُعالين مهما كان عددهم لسنة (2019)، وتسعة آلاف دينار لسنة (2020) وما يليها".

- استبدال نص المادة (2) من الفقرة (أ) والذي ينص "يُمنح الشخص الطبيعي، والمعالون إعفاءاتٍ مقابل نفقات العلاج، والتعليم، والإيجار، وفوائد قروض الإسكان، والمرابحة على السكن، والخدمات الفنية، والهندسية، والقانونية بحدٍّ أقصى مقداره أربعة آلاف دينار؛ شريطة تقديم فواتير، أو مستندات مُعززة بذلك" بإضافة المادة (3) وهي "يُمنح الشخص الطبيعي، والمعالون إعفاءاتٍ مقابل نفقات العلاج، والتعليم، والإيجار، وفوائد قروض الإسكان، والمرابحة على النحو الآتي":

أ- "ألف دينار للمُكَلَّف تبدأ من سنة (2020 وما تلاها)".

ب- "ألف دينار لزوج المُكَلَّف تبدأ من سنة (2020 وما تلاها)".

ج- "ألف دينار لكلِّ وليٍّ، وبحدٍّ أقصى (ثلاثة آلاف) دينار".

- إلغاء نص المادة (1) من الفقرة (ب)؛ والتي تنصُّ على "للمُكَلَّف، أو لزوجهِ الاستفادة من فرق الإعفاء الممنوح بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على ألا يزيد الإعفاء الممنوح في جميع الأحوال على ثمانية وعشرين ألف دينارٍ للمُكَلَّف ولزوجهِ، ولمن يعيلهم" واستبدالها بـ "في حال تقديم إقراراتٍ ضريبيةٍ مُشتركة، أو مُفصلةٍ من قبل الأزواج، أو في حال قرارات التقدير المُشتركة، أو المنفصلة لهم، لا يجوز أن يتجاوز الإعفاء المسموح به للمُكَلَّف، ولمن يعيلهم بموجب أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة (23000) دينار"

- التعديل على المادة (2) من الفقرة (ب) بإضافة عبارة "أو إصدار قرار التقدير المُشترك" إلى النصِّ السابق وهو "لا يجوز تقديم الإقرار المُشترك إلا بموافقة الأزواج" ليصبح "لا يجوز تقديم الإقرار المُشترك، أو إصدار قرار التقدير المُشترك إلا بموافقة الأزواج".

- إضافة الفقرة (ج) وتنصُّ على "للمُكَلَّف، أو لزوجهِ الاستفادة من فرق الإعفاء الممنوح بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على ألا يتجاوز الإعفاء الممنوح في الأحوال جميعها (23000) دينار"

- إضافة الفقرة (د) وتنصُّ على "للشخص الطبيعي الأردني غير المقيم الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالمعالين المقيمين في المملكة؛ إذا كان يتولَّى إعالتهم"

- إضافة الفقرة (هـ) وتنصُّ على "للمُكَلَّف المرأة المُعيلة الحقُّ في الحصول على الإعفاء للمعالين المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة، وفي حال التقدُّم للاستفادة من هذا الإعفاء من أكثر من مُكَلَّف معيلٍ يتمُّ تقاسمها حسب نسبة الإعالة شريطة تقديم فواتير، أو مستندات مُعززة لذلك؛ وإلا فإنه يتمُّ تقاسمها بالتساوي بين المعيلين".

• أسس الإعفاء من الضريبة، والفوائد والغرامات المادة (71)

- تعديل الفقرة (ب) من المادة (71) بشأن أسس الإعفاء من الضريبة، والفوائد والغرامات؛ وتنص على "يكون الإعفاء من الضريبة، والغرامات والفوائد بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير، ووفقاً للأسس الآتية:"

(1) "إعفاء كل شخص لم يقدم الإقرار الضريبي، أو لم يتم التقدير والتدقيق عليه قبل نفاذ أحكام هذا القانون المعدل، وكانت الضريبة المستحقة في تلك الفترات تقل عن مليون دينار، من كامل الغرامات المتحققة على دخله عن الفترات الضريبية السابقة لتاريخ نفاذ أحكام هذا القانون؛ وذلك في حال التصريح عن هذا الدخل شريطة قيامه بتقديم إقرارات ضريبية عن عام 2018 وعن الفترات الضريبية اللاحقة خلال المدة القانونية".

(2) "إعفاء كل مكلف استحققت عليه ضرائب قطعية تقل عن مليون دينار عن الفترات الضريبية السابقة لتاريخ نفاذ هذا القانون المعدل بما نسبته (90%) من الغرامات، والفوائد شريطة التقدم بطلب لتسوية الأرصدة الضريبية المستحقة عليه خلال (180) يوماً من سريان أحكام هذا القانون".

(3) "إعفاء كل شخص لم يتم اكتشافه من الدائرة من الملاحقة الجزائية، والغرامات والفوائد في حال أعلم الدائرة طوعاً عن دخله الصحيح، الذي سيتقدم به للفترات الضريبية اللاحقة، شريطة دفع الأرصدة الضريبية حسب الإقرار السابق خلال (180) يوماً من تاريخ سريان أحكام هذا القانون المعدل".

• المادة (78)

- إضافة الفقرة (ج) بشأن الإعفاء الضريبي وتنص على "على الرغم مما ورد في البند (8) من الفقرة (أ) من هذه المادة، لا يجوز الإعفاء من أي ضريبة تستحق بعد نفاذ أحكام هذا القانون المعدل"

• ضبط السجلات، والمستندات المادة (23)

- تعديل الفقرة (هـ) والخاصة بتنظيم السجلات، والمستندات وفق التعليمات بالنص الآتي "في حال عدم تنظيم المكلف للسجلات، والمستندات وفق الأصول، يُحدّد النظام الأرباح القائمة، أو الصافية، أو نسبة أيّ منهما للبضائع، أو السلع، أو الخدمات التي تتعامل بها القطاعات التجارية، والصناعية، والخدمية".

• التزام المكلفين بنظام الفوترة المادة (23)

- إضافة الفقرة (و) إلى المادة (23) والخاصة بنظام الفوترة؛ والتي تنص على "يلتزم الشخص بإصدار فاتورة أصولية لقاء تقديم أي خدمة، أو بيع أي سلعة في المملكة، ويتم تنظيم جميع الشؤون المتعلقة بأنظمة الفوترة وإصدارها، والرقابة عليها، والفئات المستثناة منها بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية"

• أحكام وشروط تبادل المعلومات، والالتزام بالمعلومات المطلوبة إلكترونياً من دائرة الضريبة:

المادة (61)

- إضافة الفقرة (هـ) والخاصة بالالتزام بتزويد دائرة الضريبة بأي معلومات تطلبها إلكترونياً، وتنص على "مع مراعاة أحكام الفقرة (ز) من هذه المادة، وعلى الرغم مما ورد في هذا القانون، أو أي تشريع آخر، للمدير أو من يفوضه خطياً الطلب من أي جهة من القطاعين العام، والخاص تزويد الدائرة بشكل إلكتروني، أو غير إلكتروني بأي معلومات يتطلبها عمل الدائرة على أن تلتزم هذه الجهات بالربط مع الدائرة على قواعد البيانات الإلكترونية التابعة لكل منها، ويُشترط في ذلك عدم المساس بسريّة العمليات المصرفيّة"

- إضافة الفقرة (و) والخاصة بأحكام، وشروط تبادل المعلومات، والإفصاح في التقارير الماليّة، وتنص على "يتم تحديد أحكام، وشروط وإجراءات تبادل المعلومات، والإفصاح في التقارير المتبادلة تنفيذاً للاتفاقيات الدوليّة التي صادقت عليها المملكة بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية"

- إضافة الفقرة (ز) والتي تخص طلب معلومات تثبت التهرب الضريبي؛ والتي تنص "على الرغم مما ورد في هذا القانون، أو أي تشريع آخر، للمدعي العام الضريبي بقرار من المدير أن يطلب من أي جهة كانت أي معلومات ضرورية؛ لتنفيذ أحكام هذا القانون؛ إذا توافرت لديه قرائن على وجود تهرب ضريبي، أو لغايات تنفيذ اتفاقات تُجَبِّب الازدواج الضريبي، ومنع التهرب من الضرائب، أو الاتفاقيات الدوليّة"

- إضافة الفقرة (ح) والخاصة بالحفاظ على السريّة المصرفيّة ونصّها "على الرغم مما ورد في الفقرات (هـ) و(و) و(ز) من هذه المادة، تتم المحافظة على السريّة المصرفيّة المنصوص عليها في قانون البنوك، ولا يتم المساس بها، إلا بقرار قضائي"

- التعديلات التنظيميّة:

● إنشاء حساب (المساهمة الوطنيّة) في دائرة الضريبة؛ لسداد الدين العام المادة (11)

- إضافة الفقرة (و) إلى المادة (11) وتنص على البند (1) "ينشأ لدى الدائرة حساب يُسمّى (حساب المساهمة الوطنيّة) وعلى الوزير رصد موجودات هذا الحساب في الموازنة العامة؛ لسداد الدين العام، وتتكوّن إيرادات هذا الحساب ممّا يأتي:

أ- "3% من الدخل الخاضع للضريبة للبنوك، وشركات توزيع، وتوليد الكهرباء."

ب- "7% من الدخل الخاضع للضريبة لشركات تعدين المواد الأساسيّة."

ج- "4% من الدخل الخاضع للضريبة لشركات الوساطة الماليّة، والشركات الماليّة، والأشخاص الاعتباريين الذين يمارسون أنشطة التأجير التمويلي."

د- "2% من الدخل الخاضع للضريبة لشركات الاتصالات الأساسيّة، والتأمين وإعادة التأمين."

هـ- "1% من الدخل الخاضع للضريبة لباقى الأشخاص الاعتباريين."

و- "1% من الدخل الخاضع للضريبة ممّا يزيد عن (200000) مئتي ألف دينار للشخص الطبيعي."

ز- التبرعات والهبات.

والبند (2) من الفقرة (و) "تتولّى الدائرة فرض، وتحصيل قيمة هذه المساهمة وفقاً لأحكام هذه الفقرة، وتُطبّق عليها الأحكام المتعلقة بالضريبة؛ بما في ذلك إجراءات التدقيق، والتقدير، والتحصيل، ومراحل الطعن، وغرامة تأخير الدفع".

- إضافة الفقرة (ز) "يتوقّف الاقتطاع للفقرة (و) من هذه المادة في حال بلوغ الدين العام النسبة المسموح بها بموجب قانون الدين العام، وإدارته الساري المفعول".

- إضافة الفقرة (ح) "في حال لم تلتزم شركات التضامن، والتوصية البسيطة المسجلة في المملكة؛ والتي تمارس أيّ نشاط، أو استثمار يخضع دخله للضريبة بتنظيم السجلات، والبيانات المالية وفق قانون الشركات، وتقديمها للدائرة يجب ألا يقلّ عن الحد الأدنى للضريبة المستحقة عليها عن خمسمئة دينار في السنة".

● التعديلات الخاصة بالسماح بتعديل الإقرار الضريبي المادة (27)

- تعديل نصّ المادة (27) والخاصّ بفترة السماح، لتعديل الإقرار الضريبي، وعقوبة التأخير؛ إذا تمّ حيث إنّ النصّ كالآتي "يجوز للمكلف تعديل إقراره الضريبي المُقدّم للدائرة خلال سنتين من تاريخ تقديمه، بزيادة الدخل، أو الضريبة، أو تخفيض أيّ منهما، وفي هذه الحال يُلزم المكلف بدفع الضريبة، وغرامة التأخير إن وجدت، باستثناء الإقرار الضريبي الذي صدرت بشأنه مذكرة تدقيق، أو قراراً بالقبول وفق أحكام المادة (28) من هذا القانون، أو الإقرار الضريبي الذي سبقت الدائرة المكلف في اكتشاف خطأ فيه، ولا يُعتبر المكلف في هذه الحالة مرتكباً لمخالفة، أو جرم".

● استحداث نيابة عامّة ضريبية، ومديرية قضايا ضريبية، وتعيين أعضاء نيابة عامّة المادة (55)

- تعديل على نصّ الفقرة (أ) المادة (1) والخاصّة بتشكيل نيابة عامّة للضريبة؛ وتنصّ على "تشكل نيابة عامّة ضريبية تتبع لرئيس النيابة العامة؛ تتألف من نائب عامّ، ومساعدين له، ومدّعين عامّين، وموظفين حسب الحاجة"

والمادة (2) والخاصّة بتشكيل مديرية القضايا لضريبة الدخل والمبيعات؛ وتنصّ على "تشكل في الدائرة مديرية القضايا لضريبة الدخل، وضريبة المبيعات، وأيّ مبالغ أخرى متعلّقة بهما تتبع للمدير، وتتألف من ممثلي الدائرة الحقوقيين، وموظفين حسب الحاجة"

- تعديل الفقرة (ب) بشأن تعيين أعضاء النيابة العامة الضريبية؛ وتنصّ على "يُعيّن أعضاء النيابة العامة الضريبية بقرار من المجلس القضائي"

- تعديل الفقرة (ج) والخاصّة بممثل دائرة الضريبة في القضايا الضريبية، وتعيين المدّققين؛ وتنصّ على "على الرغم ممّا ورد في هذا القانون، وقانون الضريبة العامة على المبيعات، يتولّى تمثيل الدائرة في قضايا ضريبة الدخل، وضريبة المبيعات الحقوقية التي تكون الدائرة طرفاً فيها أمام محكمة البداية الضريبية،

ومحكمة الاستئناف الضريبية، وأي محكمة أخرى مرافعة ومدافعة، وتقديم اللوائح، والطلبات، أو التنسيب للمدير بإجراء المصالحات. من يُعَيَّن خطئاً من قِبل الوزير من المُدَقِّقِينَ الحقوقيين الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى في الحقوق حدًا أدنى؛ والذين مضى على خدمتهم في الدائرة بعد الحصول على هذا المؤهل مدّة لا تقلّ عن ثلاث سنوات؛ منها مدّة لا تقلّ عن سنة واحدة مدقّقًا.

- تعديل الفقرة (و) بشأن صلاحيات النيابة العامة الضريبية؛ وتنصّ على "تمارس النيابة العامة الضريبية الصلاحيات المقرّرة للنيابة العامة وفق أحكام هذا القانون، وقانون أصول المحاكمات الجزائية، أو الصلاحيات المخوّلّة للمحامي العام المدني"

- تعديل البند (1) من الفقرة (ط) والخاصّة بشرط تعيين المُدَقِّقِينَ؛ وتنصّ على الرغم ممّا ورد في أيّ قانونٍ آخر، تُعتَبَر خدمة الموظف المنصوص عليها في الفقرة (ج) من هذه المادة مدّة لا تقلّ عن خمس سنوات خدمة مقبولة؛ لغايات الإعفاء من شرط التدريب، وامتحان القبول المنصوص عليهما في قانون نقابة المحامين النظاميين.

والمادة (2) الخاصّة بخدمة الموظفين الذين شغلوا وظائف النيابة العامة؛ وتنصّ "تُعتَبَر خدمة كلّ من أشغل إحدى وظائف النيابة العامة الضريبية قبل نفاذ أحكام هذا القانون المعدّل، وقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (6) لسنة 1994 وتعديلاته، وقانون ضريبة الدخل المؤقّت رقم (28) لسنة 2009 وخدمة المُقَدِّر الحقوقي خلال ممارسته صلاحيّة مساعد المحامي العام المدني بمقتضى قانون ضريبة الدخل رقم (57) لسنة 1985 وتعديلاته، وخدمة المُدَّعي العام في القضايا المتعلقة بضريبة المبيعات أمام محكمة الجمارك الابتدائية، ومحكمة الجمارك الاستئنافية من ضمن خدمة الموظف الواردة في البند (1) من هذه الفقرة"

• تعديلات خاصّة بصلاحيات هيئة الاعتراض المادة (59)

- إضافة الفقرة (و) والخاصّة بصلاحيّة هيئة الاعتراض بشأن تبليغ المُكَلَّف بقرار النشر؛ وتنصّ على "الهيئة الاعتراض، أو المحكمة بناءً على طلب المُكَلَّف المُستند إلى أسبابٍ مُبرّرة عدم اعتبار النشر، أو تعذر التبليغ بمثابة تبليغ له، وفي هذه الحالة يسري ميعادٌ جديدٌ اعتبارًا من تاريخ تبليغ المُكَلَّف بقرار المُدَقِّق، أو الهيئة بقبول الطلب."

• المصالحة القضائية في القضايا الضريبية المادة (71)

- تعديل البند (1) من الفقرة (أ) والخاصّة بالمصالحة القضائية في القضايا الضريبية؛ وينصّ على "على الرغم ممّا ورد في هذا القانون، للمدير بناءً على طلب المُكَلَّف إجراء المصالحة بقضايا ضريبة الدخل، وضريبة المبيعات، والمبالغ الأخرى المُسجّلة لدى القضاء قبل تاريخ 2018/12/31، باستثناء جرائم

التهرب الضريبي ويترتب على إجراء هذه المصالحة إنهاء القضية، وعلى المحكمة المصادقة على المصالحة، واعتبارها حكمًا نهائيًا"

- تعديل البند (2) من الفقرة (أ) والخاص بنسبة مبلغ المصالحة؛ وتنص على "يجب ألا تقل نسبة المصالحة المشار إليها في البند (1) من هذه الفقرة عن (25%) من المبلغ المتنازع عليه".

- التعديلات الجزئية:

● المادة (20)

- إلغاء نص الفقرة (د)، واستبداله بالنص "لغايات المعاملات الجارية بين الأشخاص المعنيين من ذوي العلاقة، تقوم الدائرة بالتحقق مما إذا كان أي شرط، أو حكم وارد ضمن أي معاملة، أو اتفاق، أو ترتيب مختلفًا عن الشروط، والأحكام التي كان من الممكن الاتفاق عليها؛ كما لو كانت الأطراف في المعاملة مستقلين، ويُعدل الدخل والضريبة للأشخاص ذوي العلاقة؛ ليعكس أي فرق في السعر بين ما تم استيفاؤه بين الأشخاص المعنيين، وبين ما يتم استيفاؤه بين الأطراف المستقلين، وأي ضريبة إضافية وفقًا للمعايير الدولية"

● تعديلات خاصة بالتهرب الضريبي:

- إضافة على الفقرة (هـ) على المادة (20) وهي "على الرغم مما ورد في الفقرة (د) من هذه المادة، يتم تجاهل المعاملات المصطنعة، أو الوهمية التي لم تجر لأغراض نشاط الأعمال، وإنما جرت بغرض تخفيض الضريبة المستحقة، أو نقل العبء الضريبي بشكل يخالف أحكام هذا القانون، أو اتفاقات تُجنب ازدواج الضريبي، ومنع التهرب من الضرائب، أو الاتفاقيات الدولية، ويتم تقدير الضريبة كأن لم تكن تلك المعاملة"

● تعديلات خاصة بالجُنع الضريبية، والاعتراض عليها المادة (46)

- تعديل الفقرة (ج) والخاصة في دعاوي الطعن في قرارات التدقيق، وبيان أسباب عدم تجديد الدعوى؛ لتصبح "إذا تم إسقاط الدعوى بسبب الغياب، أو لأي سبب آخر، ولم يتم تجديدها يُعتبر القرار المطعون فيه قطعياً بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ المحكمة قرار الإسقاط للمكلف، أو وكيله وفي جميع الأحوال لا يجوز تجديد الدعوى المسقطة للسبب نفسه لأكثر من مرتين، وبسبب مُبرّر"

● عقوبة التأخر في تقديم الإقرار الضريبي المادة (63)

- إلغاء نص المادة (63) واستبدالها بـ "تُفرض على المكلف الذي يتأخر عن تقديم الإقرار بموجب أحكام هذا القانون غرامة؛ وبحد أقصى مقدارها مئة دينار للشخص الطبيعي، وثلاثمئة دينار للشخص الاعتباري؛ باستثناء الشركات المساهمة العامة، والخاصة، وألف دينار للشركات المساهمة العامة والخاصة".

- فرض ضريبة مضافة عند وجود نقص في الإقرار الضريبي المادة (64)
 - إضافة البند (8) على الفقرة (أ) وينصُّ على "إذا ثبت وجود نقص في الإقرار الضريبي، أو زيادة في مبلغ تقاص أو خصم ضريبة مدفوعة على الحساب وفقاً للإقرار الضريبي المُقدَّم من المُكلَّف إذا كانت نسبة الفرق لا تقلُّ عن (25%) من الضريبة المُستحقة، أو مبلغ التقاص المسموح به حسب مُقتضى الحال".
- عقوبة التهرب الضريبي المادة (65)
 - إضافة البند (7) إلى الفقرة (أ) والخاصة بعقوبة التهرب الضريبي بفعلٍ من الأفعال؛ ومنها البند المُضاف؛ وهو "لم يصدر فاتورة أصولية"
 - تعديل الفقرة (ب) والخاصة بعقوبة التهرب الضريبي؛ وتنصُّ على "إضافة إلى الغرامة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، تكون العقوبة في حال تكرار ارتكاب أيٍّ من الجرائم المنصوص عليها فيها على النحو الآتي":
 - (1) "الحبس مدَّة لا تقلُّ عن أربعة أشهرٍ، ولا تزيد على سنةٍ واحدةٍ؛ في حال ارتكاب أيٍّ من الجرائم للمرَّة الثانية".
 - (2) "الحبس مدَّة لا تقلُّ عن سنةٍ واحدةٍ، ولا تزيد على سنتين؛ في حال ارتكاب أيٍّ من الجرائم للمرَّة الثالثة".
 - (3) "الحبس مدَّة لا تقلُّ عن سنتين، ولا تزيد على ثلاث سنواتٍ؛ في حال ارتكاب أيٍّ من الجرائم للمرَّة الرابعة وما يليها".
 - تعديل الفقرة (د) والخاصة بالأحكام الصادرة بشأن التهرب الضريبي؛ ونصُّها "على الرغم ممَّا ورد في أيِّ تشريع آخر:"
 - (1) "على الدائرة نشر الأحكام القضائية المكتسبة الدرجة القطعية، والصادرة في قضايا التهرب الضريبي بالصحف، ووسائل الإعلام بما في ذلك النشر في الوسائل الإلكترونية المُتاحة".
 - (2) "تكون مدَّة التقادم للجرائم المُرتكبة خلافاً لأحكام هذا القانون، والعقوبات المفروضة بموجبه ثلاث سنواتٍ".
- عقوبة تصميم أو إعداد برنامج، أو نظام محاسبي للمُكلَّفين المادة (67)
 - إضافة الفقرة (ب) وتنصُّ على "يتحمَّل المسؤولية أيُّ شخصٍ قام عمداً بتصميم، أو إعداد برنامج، أو نظام محاسبي لأيٍّ مُكلَّف، أو لأيِّ شخصٍ، بحيث يكون مُعدداً لغرض تنظيم السجلات، والدفاتر، والبيانات، والمعلومات المالية غير المطابقة للواقع بشكلٍ جوهريٍّ، وفي هذه الحال يُعتبر الشخص مرتكباً لجرمٍ، ويُعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (66) من هذا القانون، ويُعاقب كلُّ من ساعد، أو حرَّض غيره على ارتكاب هذا الفعل بعقوبة الفاعل الأصلي"

- التعديلات الفنية:

- تشكيل لجنة لتدقيق القرارات الضريبية المادة (21)
 - تعديل نصّ البند (1) من الفقرة (أ) والخاصة بتدقيق القرارات الضريبية؛ وذلك "بتشكيل لجنة لا تقلّ عن خمسة من شاغلي الوظائف القيادية في الدائرة؛ لتعيين أيّ من موظفيها الحاصلين على الشهادة الجامعية الأولى حدًا أدنى بموافقة المدير؛ لتدقيق القرارات الضريبية، وتقدير الضريبة، واحتساب أيّ مبالغ أخرى مترتبة على المكلّف والقيام بأيّ مهامٍ وواجباتٍ أخرى منوطة به وفق أحكام هذا القانون"
 - تعديل نصّ البند (2) من الفقرة (أ) والخاص بشروط التعيين وذلك "يتمّ تحديد شروط، وأحكام التعيين والتخصّصات الجامعية اللازمة لذلك بموجب تعليمات يصدرها المدير لهذه الغاية"
- مهام المدير، والمُدقّق المادة (28)
 - إلغاء نصّ البند (3) من الفقرة (أ) والخاصة بإعادة النظر بالقرارات الضريبية؛ والتي تكون من مهام المدير، أو المُدقّق؛ والتي عدّلت على النحو الآتي: "على المدير أو المُدقّق الذي يفوضه المدير خطيًا إعادة النظر بالقرارات الضريبية المقبولة قانونًا بموجب البند (2) من هذه الفقرة، واتخاذ القرار المناسب بشأنها خلال سنتين من تاريخ تقديم الإقرار، أو الإقرار المُعدّل وفقًا لأحكام هذا القانون، إذا وُجد أيّ من الحالتين الآتيتين:"
 - أ- "وجود خطأ في تطبيق القانون".
 - ب- "إغفال القرار السابق لحقيقة، أو واقعة، أو لوجود مصدر دخل لم يُعالج في حينه".
 - تعديل مطلع نصّ الفقرة (ب) والخاص بمهام المُدقّق، واستبداله ليصبح "باستثناء الحالات التي يقرّر فيها المدير خطيًا تمديد مدّة التدقيق إذا توافرت لدى الدائرة أدلة، أو بيانات، أو معلومات تستوجب التمديد، فعلى المُدقّق إصدار قرار التدقيق بخصوص الإقرار الضريبي الوارد ضمن العينات المُختارة خلال سنة من تاريخ إصدار مذكرة التدقيق".
- مهمة إصدار قرار تقدير إداري المادة (31)
 - إضافة الفقرة (ب) والتي تخصّ إصدار قرارات تقدير إدارية، وتنصّ على "للمدير أو المُدقّق بناءً على طلب خطي من المكلّف إصدار قرار تقدير إداري وفق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة دون إصدار قرار تقدير أوليٍّ بموجب أحكام المادة (30) من هذا القانون وفق تعليمات يصدرها المدير لهذه الغاية"
- مهمة إصدار قرار ضريبة مقطوع المادة (32)
 - إضافة الفقرة (ج) والخاصة بإصدار قرار ضريبة مقطوعة؛ والتي تكون من صلاحيات المدير، وتنصّ على "للمدير أن يصدر قرارًا يفرض بموجبه ضريبة مقطوعةً من قيمة مبيعات، أو إيرادات أيّ شخص لا تزيد مبيعاته أو إيراداته على (150,000) دينار، وبما لا يقلّ عن نسبة (1%) من مقدار مبيعاته، أو

إيراداته في الفترة الضريبية، إلا إذا رغب المُكلف خلاف ذلك شريطة تقديم بياناتٍ ماليةٍ وفق أحكام هذا القانون، ويخضع قرار المدير المنصوص عليه في هذه الفقرة من هذه المادة لمصادقة الوزير"

● مهمة التدقيق بشأن قرار التدقيق المادة (33)

- إضافة الفقرة (ج) والخاصة بقرار التدقيق وتنصُّ على:

(1) "في حال إصدار قرارٍ بزيادة الدخل الخاضع للضريبة، أو الضريبة المُستحقةً خلافًا لما أورده المُكلف يقع عبء إثبات مصدر الدخل على الدائرة أثناء عملية التدقيق، وفي مرحلة الاعتراض، وبكافة طرق الإثبات القانونية".

(2) "فيما يتعلق بالشخص الاعتباري المُكلف لا تسري أحكام البند (1) من هذه الفقرة إلا في حال قيامه بتقديم البيانات المالية الختامية المُعززة"

● حوافز ضريبية لبعض القطاعات المادة (81)

- إضافة المادة (81) الخاصة بالحوافز الضريبية لقطاعات مُعيَّنة وتنصُّ على "يجوز منح حوافز ضريبية لقطاعات مُحددة وفقاً لمقتضيات المصلحة الاقتصادية، ويتمُّ تحديد جميع الشؤون المتعلقة بهذه الحوافز بما في ذلك كلفها، ومددها الزمنية بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية".

10. جودة التدقيق الضريبي:

- نشأة مهنة التدقيق:

إنَّ كلمة (Auditing) مُشتقة من كلمة (Audire) اللاتينية ومعناها "يستمع"، حيث نشأت مهنة التدقيق بسبب الحاجة إلى التأكد من عدالة، وصدق البيانات المالية التي يعتمد عليها المُستخدمين للقوائم المالية؛ من أجل اتّخاذ القرارات، والتأكد من مطابقتها مع الواقع، وظهرت الحاجة إليها لدى الحكومات أولاً؛ إذ إنَّ الوثائق التاريخية تدلُّ على أنَّ الحكومات لقدماء اليونان، والمصريين كانت تستخدم التدقيق للتأكد من صحة الحسابات العامة، حيث إنَّ المُدقِّق كان يستمع إلى القيود التي تكون مُثبتة بالسجلات، والدفاتر والوقوف على مدى صحتها، ثمَّ توسَّع نطاق التدقيق، فصار يشمل وحدات القطاع الخاص الاقتصاديَّة من منشآت ومشاريع مختلفة (عبدالله، 2012).

- مفهوم التدقيق:

يُعرَّف التدقيق بأنه عملية يقوم بها شخص مُستقل، ويتميز بكفاءة عالية بتجميع الأدلة التي تتعلق بالمعلومات القابلة للقياس؛ والتي تخصُّ كياناً اقتصادياً معيَّناً لغرض تحديد درجة التطابق بين المعلومات القابلة للقياس الكمي والمعايير المُحددة، والإبلاغ عنها (Arens et al., 2016).

وعرّفه Hu Dan (2016) أنه عملية منظَّمة، وممنهجة تهدف إلى جمع الأدلة التي تتعلق بالأبحاث الاقتصادية ونتائج الأنشطة، والعمل على تقييمها بطريقة موضوعية؛ لمعرفة مدى تطابق، وتوافق

النتائج مع المعايير المعتمدة، وبعد ذلك العمل على إبلاغ الجهات المعنية بالنتائج الناجمة عن التدقيق، وهذا يؤدي إلى سلامة، وحماية بيانات الشركة، والوصول إلى أهدافها بفاعلية.

وترى الباحثة أن التدقيق هو عملية فحص منظم، ومخطط للعمليات الاقتصادية، والمالية التي تحدث داخل الشركة، ويقوم بها شخص مستقل عن مُعدي تلك المعلومات المالية ومستخدمها، ومؤهل علمياً وخبيراً؛ وذلك باعتماده على أدلة تمكّنه من التحقق من عدالة وصدق البيانات المالية خلال فترة زمنية معيّنة يُشار إليها في التقرير.

- مفهوم الضريبة:

الضريبة هي الدخل الذي يُدفع للحكومة لتلبية احتياجات الأفراد في المجتمع (Kassa, 2021)، وهي ضريبة إلزامية تفرضها الحكومة، ولا يتمّ التعويض عنها بشيء، وتُستخدم في الاستثمار العام (Kowal & Przekota, 2021)، وإنّ الدور الرئيسي للضرائب هو تأمين دخل الميزانية العامة (Krzikallová & Tošenovský, 2020).

تُعرّف الضريبة بأنّها "مبلغ نقدي تفرضه الدولة، أو إحدى الهيئات المحلية فيها جبراً، ويتمّ تحصيلها من المكلّف بشكل نهائي ودون مقابل، وذلك وفق قانون أو تشريع مُحدّد، ويكون الهدف من فرض الضريبة المساهمة في تغطية نفقات الدولة المختلفة، وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى الوصول إليها" (أبو نصار، 2020، 3).

وعرّفها Chase (2021) أنّها أحد مصادر الإيرادات العامة للدولة؛ والتي يتمّ تحصيلها نقدًا من قبل الخاضع للضريبة جبراً بصفة نهائية؛ وذلك يكون من دخله، وأرباحه التي يُحقّقها، بغضّ النظر عن المزايا، والمنافع العائدة عليه مقابلها.

وترى الباحثة أن الضريبة مبلغ من المال يتم اقتطاعه من أجمالي دخول المكلّف كمساهمة منه في تغطية التزامات الدولة الاجتماعية، والمالية، والاقتصادية، دون مقابل.

- مفهوم جودة التدقيق:

إنّ جودة عملية التدقيق تقوم على مفهومين هما: المفهوم العام للجودة؛ والتي تتمثّل في خصائص الأداء المهني للمُدقّق؛ والتي تلبّي متطلبات مستخدمي القوائم المالية، والمفهوم التشغيلي لجودة التدقيق، والذي يبدأ بتحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية، إذ إنّ المُدقّق يقوم بترجمة تلك الاحتياجات إلى معايير تكون قابلة للتنفيذ، بالإضافة إلى الالتزام بالمعايير المهنية عند تنفيذ التدقيق، ويكون ذلك بالتخطيط المناسب، ووضع البرامج المناسبة والملائمة، والإشراف على تنفيذها، وهذا يؤدي إلى تقليل مخاطر عدم الاكتشاف عن الأخطاء، والمخالفات الجوهرية التي تكون في القوائم المالية (الخالدي، 2013).

قام (Knechel et al., 2013) ببناء إطار لمفهوم جودة التدقيق بشكل عام في أربعة أبعاد وهي: مؤشرات المدخلات، وتتعلق بتخصيص موارد التدقيق بما في ذلك معرفة، وخبرة المدقق (كفاءة المدقق)، مؤشرات العملية وتتعلق بتنفيذ إجراءات، ومراحل التدقيق بما في ذلك العوامل المتأثرة بتعقيد المهام وضغط الوقت، مؤشرات النتائج، وتتعلق بتأثير نتائج التدقيق؛ كما لو كانت هناك دعاوى قضائية ضد المدققين، وجودة تقارير التدقيق تكون مدعومة بأدلة مختصة، مؤشرات السياق تكون على شكل منهجية أو تقنية تدقيق يستخدمها المدققون.

يمكن أن تتأثر جودة التدقيق بالعوامل الداخلية لمؤهلات المدقق مثل الكفاءة. (Mustapha and Lai, 2017) يوضح أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يختصر وقت العمل، ويجعل العمل أكثر كفاءة.

وترى الباحثة أن جودة التدقيق عبارة عن إبداء المدقق وجهة نظره (رأيه) في القوائم المالية، والبيانات؛ والتي يعكسها عند إبداء رأيه في التقارير المالية، وأنه يقوم على إصدار رأيه بناءً على نتائج عملية التدقيق.

- جودة التدقيق الضريبي:

يُعتبر التدقيق الضريبي وسيلة هامة للتأكد من الإيرادات الضريبية المتحققة فعلياً؛ حيث إن دور المدقق الضريبي يكمن في تحديد الوعاء الضريبي بطريقة علمية منظمة؛ للمحافظة على حقوق الدولة والمكلفين، ورفع مستوى الالتزام بالقوانين الضريبية، وتتحلى أهمية المدقق الضريبي هنا في التأكد من صحة المعلومات الواردة في دفاتر المكلفين، والتحقق من سلامتها، وخلوها من الغش والتهرب الضريبي. عند الحديث عن جودة التدقيق الضريبي يجب الأخذ بعين الاعتبار أربع وجهات نظر وهي، أولاً: جودة المصلحة العامة، وتُعنى بالعمل من أجل المصلحة العامة، ثانياً: جودة القيمة المضافة؛ والتي تتطلب من المدققين المشاركة بمعارفهم وخبراتهم، ثالثاً: جودة الامتثال؛ والتي تُشير إلى الالتزام بمعايير التدقيق التي وضعها المُشرِّعون، رابعاً: جودة العملية؛ وتُشير إلى كفاءة عمل فرق التدقيق، والشركات (Bik, 2017).

- مفهوم التدقيق الضريبي:

يُعرف التدقيق الضريبي بأنه مجموعة من الإجراءات التي تتبناها إدارة دائرة الضريبة؛ بغية التأكد من مصداقية ودقة التصريحات المكتوبة من قبل المكلفين بالضريبة؛ وذلك لاكتشاف عمليات التدليس التي تهدف إلى التهرب من دفع الضريبة (الدالي، 2015).

وعرفه عبود (2018) أنه عدد من الإجراءات، والأساليب التي يقوم بها المدقق الضريبي؛ لتدقيق الحسابات المقدمة من المكلفين، والتأكد من صحتها، وتوافقها مع القوانين، والتشريعات الضريبية.

- أنواع التدقيق الضريبي:

للتدقيق الضريبي أنواعٌ متعدّدة، وتتمثّل في: (محمد، 2011)

1. التدقيق الكامل: وهو التدقيق الذي يكون شاملاً لجميع القيود الواردة في السجلات، والدفاتر جميعها، وجميع المستندات، وعمليات (الترحيل والجمع والترصيد)، وبعد ذلك الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي؛ للتحقق من أنّ العمليات بأكملها مثبتة بطريقة صحيحة ومنظمة، وخالية من التلاعب، أو الأخطاء.

2. تدقيق محدود النطاق (الجزئي): ويتمثل هذا النوع من التدقيق في فحصٍ دقيقٍ لنسبةٍ معيّنةٍ من الإقرارات الضريبية المقدّمة، وملفات الشركات في ضوء مؤشرات، ومحدّداتٍ معيّنة، وتبقى بقية الإقرارات كما وردت من المكلّفين دون أيّ تعديلٍ عليها.

3. تدقيق استباقي: هذا النوع من التدقيق يتمّ قبل تقديم الإقرار الضريبي؛ وذلك لتشجيع المكلّف على تقديم إقرار صحيح.

4. تدقيق لاحق: يتمّ هنا التدقيق الضريبي بعد أن يقوم المكلّف بتقديم الإقرارات الضريبية الخاصة بهم.

5. تدقيق مكتبي: يتمثل بقيام المدقّق بدراسة الإقرارات التي حوّلت إليه، ورُفضت، فيقرّر المدقّق الضريبي قبولها مكتبياً بدون أن يذهب إلى مركز عمل المكلّف، والقيام بتدقيق حساباته، ويرجع السبب في ذلك إلى أنّ المدقّق يكون مقتنعاً بصحة ما ورد فيها، وعدالتها؛ وذلك بناءً على السيرة الضريبية للمكلّف. (Onoja and Iwarere, 2015)، (Adediran et al., 2013).

6. التدقيق الميداني: يتمثل بتدقيق حسابات المكلّف في مكان عمله، بعد أن يظهر للمدقّق الضريبي أنّ البيانات الضريبية في الإقرارات غير عادلة. يرى (Olaoye and Ogundipe, 2018) أنّ التدقيق الضريبي غالباً ما يؤدّي إلى التدقيق الميداني؛ وذلك عند الحاجة إلى مستنداتٍ إضافية؛ لإكمال الفحص للمكلّف، وهذا يعني أنّ التدقيق الميداني أوسع نطاقاً، وأكثر تفصيلاً من التدقيق المكتبي؛ لأنّه يتجاوز مكتب المدقّق.

11. منهجية الدراسة (الطريقة، والإجراءات):

- الإستراتيجية المتبعة في الدراسة:

اعتمدت الباحثة لتحقيق أهداف هذه الدراسة على إستراتيجية المعاينة، والمنهج الوصفي التحليلي، من خلال استخدام برنامج الإحصائية (SPSS)، للتوصّل إلى النتائج، والتعرّف على خصائص الظاهرة بالاعتماد على مجتمع الدراسة، ومجموعة من القواعد التي تعتمد عليها طرق البحث، وخطوات مُنظمة تتبعها الباحثة (Sekaran & Bougie, 2016).

- مجتمع الدراسة وعيّنتها:

يتألف مجتمع الدراسة من جميع مُدقّقي ضريبة الدخل، والمبيعات العاملين في مديرية كبار المُكلّفين، والمتوسّطين (التجاري، والصناعي، والخدمي) والمهن، والبالغ عددهم (205) مُقدِّراً حتى تاريخ (2021/12/1)، اعتماداً على البيانات التي حصلت عليها الباحثة من إدارة الموارد البشرية في ضريبة الدخل الأردنيّة. قامت الباحثة بالاعتماد على عيّنة المسح الشامل، على جميع مُدقّقي ضريبة الدخل والمبيعات العاملين بالوظائف الآتية (مدير، رئيس قسم، رئيس شعبة / مشرف، مُدقّق) حيث بلغ حجم العيّنة (205) مُدقّقاً، ووَزِعت (205) استبانة، وتمّ استرداد (200) استبانة، وتبيّن أنّ جميعها صالحٌ للتحليل، بنسبة (97.6%) من إجمالي الاستبانات الموزّعة.

- أداة الدراسة:

تمّ تطوير أداة للدراسة (الاستبانة) بشكلٍ يتناسب مع متغيّراتها؛ وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة وتكوّنت بصورتها النهائيّة من (34) فقرة مقسّمةً إلى: (24) فقرة تقيس أبعاد المتغيّر المُستقلّ، والتعديلات على قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014)، و(8) فقرات تقيس أبعاد المتغيّر التابع لجودة التدقيق الضريبي، وقد اعتمدت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي التدريجي في الجدول (1) مقياس ليكرت الخماسي التدريجي

الدرجة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
التطبيق / الموافقة	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
الوزن النسبي	81-100%	61-80%	41-60%	21-40%	1-20%

وتم معالجة مقياس ليكرت وفقاً للمعادلة التالية (Subedi, 2016):

طول الفئة =	الحد الأعلى للبدل - الحد الأدنى للبدل	(5-1)	1.33 =
	عدد المستويات	3	
طول الفئة + أقل وزن = $1 + 1.33 = 2.33$ فتصبح درجة التطبيق أو الموافقة ضمن المستوى المنخفض بين (1 - أقل 2.33).			
الفئة الثانية $3.66 = 1.33 + 2.33$ فتصبح درجة التطبيق أو الموافقة ضمن المستوى المتوسط بين (2.33 - أقل من 3.66).			
الفئة الثالثة $5 = 1.33 + 3.66$ فتصبح درجة التطبيق أو الموافقة ضمن المستوى المرتفع بين (3.66 - أقل من 5).			
منخفض	متوسط	مرتفع	
(من 1 - أقل من 2.33)	(من 2.33 - أقل من 3.66)	(من 3.66 - 5)	

اختبار ثبات أداة الدراسة: تمّ التأكد من مدى ثبات الأداة المستخدمة في قياس المتغيرات؛ وهي الاستبانة بحساب قيمة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)؛ حيث تكون النتيجة مقبولة إحصائياً، وإنّ جميع القيم كانت أكبر من الحدّ المسموح به وهو (0.70)، ودلّ هذا على درجات ثباتٍ تؤشّر إلى صلاحية أداة الدراسة (Sekaran & Bougie, 2016).

جدول (2) قيم معامل الاتساق الداخلي (Cronbach Alpha) لفقرات أداة الدراسة				
التعديلات على قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) (961)				
البعد	التشريعية	التنظيمية	الجزائية	الفنية - الإجرائية
Cronbach Alpha	.887	.898	.904	.903
جودة التدقيق الضريبي (912)				
قيمة (Cronbach Alpha) لجميع فقرات أداة الدراسة (973)				

بناءً على البيانات الواردة في الجدول (2)، تبين أنّ البيانات التي تمّ الحصول عليها من خلالها مناسبة لقياس المتغيرات، وتخضع لدرجة اعتمادية عالية.

- اختبار الارتباط الخطّي المتعدّد: تمّ استخدام معاملات ارتباط بيرسون (Pearson) بين أبعاد المتغير المستقل؛ للتأكد من عدم وجود ارتباط خطّي متعدّد عالي بين المتغيرات المستقلة.

جدول (3) مصفوفة معاملات ارتباط (Pearson) لأبعاد المتغير المستقل				
المتغير	التشريعية	التنظيمية	الجزائية	الفنية - الإجرائية
التشريعية	1.00			
التنظيمية	.755**	1.00		
الجزائية	.699**	.752**	1.00	
الفنية - الإجرائية	.701**	.640**	.791**	1.00
**معنوي عند مستوى (0.01)				

يُشير الجدول (5.4) إلى أنّ القيم كانت أقلّ من (80%)، وعليه فإنّ العينة تخلو من مشكلة الارتباط الخطّي المتعدّد العالي (Gujarati et.al, 2017).

12. نتائج اختبار الفرضيات:

- اختبار فرضيات الدراسة الرئيسة:

الفرضية الرئيسة الأولى H_01 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتعديلات على قانون رقم (34) لسنة (2014) بأبعاده (التشريعية، التنظيمية، الجزائية، الفنية - الإجرائية) في جودة التدقيق الضريبي.

الجدول (4) نتائج اختبار أبعاد التعديلات على قانون جودة التدقيق الضريبي										
Coefficient						ANOVA			Model Summery	
T	T	Beta	S.E	B	البيان	Df	F	F	R ²	R
Sig							Sig			
.023	.6542	.123	.080	.212	التشريعية	4	.000	81.729	.626	.791
.000	3.950	.346	.086	.340	التنظيمية	195				
.839	.203	.015	.076	.016	الجزائية	199				
.000	5.023	.399	.080	.400	الفنية - الإجرائية					

يُشير الجدول (4) إلى أنَّ قيمة معامل الارتباط كانت قويةً وإيجابيةً، حيث بلغت قيمته ($R = .791a$)، وكذلك كانت قيمة معامل التحديد ($R^2 = .626$)، وعليه فإنَّ المتغيِّر المستقلَّ التعديلات على قانون رقم (34) لسنة (2014) بأبعاده (التشريعية، التنظيمية، الجزائية، الفنية - الإجرائية) استطاعت أن تُفسِّر (62.6%) من التغيُّرات الحاصلة في المتغيِّر التابع جودة التدقيق الضريبي، والباقي يُفسَّر بعوامل أخرى. ووجود معنويَّة عالية؛ لاختبار مقدرة ب ($F = 81.729$) وبمستوى الدلالة قُدرت ب ($\text{Sig} = 0.000$) أقلَّ من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وأنَّ قيمة ($\beta = .123$) لبعْد التشريعية عند قيم ($T = 2.654$) وتقع عند مستوى معنويَّة ($\text{Sig} = .023$) وهي معنويَّة، وأنَّ قيمة ($\beta = .346$) لبعْد التنظيمية عند قيم ($T = 3.950$) وتقع عند مستوى معنويَّة ($\text{Sig} = .000$) وهي معنويَّة، وأنَّ قيمة ($\beta = .015$) لبعْد الجزائية عند قيم ($T = 2.03$) وتقع عند مستوى معنويَّة ($\text{Sig} = .839$) وهي غير معنويَّة، وأنَّ قيمة ($\beta = .399$) لبعْد الفنية - الإجرائية عند قيم ($T = 5.023$) وتقع عند مستوى معنويَّة ($\text{Sig} = .000$) وهي معنويَّة، واستنادًا لما سبق فإنَّه لا يمكن قبول الفرضيَّة العدميَّة، وقبول الفرضيَّة البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنويَّة ($\alpha \leq 0.05$) للتعديلات على قانون رقم (34) لسنة (2014) بأبعاده (التشريعية، التنظيمية، الجزائية، الفنية - الإجرائية) في جودة التدقيق الضريبي".

ويتفرَّع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضيَّة الفرعية الأولى H01-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنويَّة ($\alpha \leq 0.05$) للتعديلات التشريعية بالقانون رقم (34) لسنة (2014) في جودة التدقيق الضريبي.

جدول (5) نتائج اختبار أثر التعديلات التشريعية بالقانون في جودة التدقيق الضريبي										
Coefficient						ANOVA			Model Summery	
T	T	Beta	S.E	B	البيان	Df	F	F	R ²	R
Sig							Sig			

.000	11.479	.632	.060	.686	التشريعية	1	.000	131.759	.400	.632	
						198					
						199					

يُشير الجدول (5) إلى أن قيمة معامل الارتباط كانت قوية وإيجابية؛ حيث بلغت قيمته ($R = .632a$) وكذلك كانت قيمة معامل التحديد ($R^2 = .400$)، وعليه فإن بعد المتغير المستقل التشريعية استطاع أن يُفسّر (40.0%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، والباقي يُفسّر بعوامل أخرى. ووجود معنوية عالية؛ لاختبار مُقدّر ب ($F = 131.759$) وبمستوى دلالة قُدّرت ب ($Sig = 0.000$) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وأن قيمة ($B = .686$) لبعد التشريعية عند قيم ($T = 11.479$) وتقع عند مستوى معنوية ($Sig = .000$) وهي معنوية، واستنادًا لما سبق فإنه لا يمكن قبول الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتعديلات التشريعية بالقانون رقم (34) لسنة (2014) في جودة التدقيق الضريبي

الفرضية الفرعية الثانية H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتعديلات التنظيمية بالقانون رقم (34) لسنة (2014) في جودة التدقيق الضريبي.

جدول (6) نتائج اختبار أثر التعديلات التنظيمية بالقانون في جودة التدقيق الضريبي										
Coefficient						ANOVA			Model Summery	
T	T	Beta	S.E	B	البيان	Df	F	F	R ²	R
Sig							Sig			
.000	10.341	.592	.057	.593	التنظيمية	1	.000	106.931	.351	.592
						198				
						199				

يُشير الجدول (6) إلى أن قيمة معامل الارتباط كانت قوية، وإيجابية؛ حيث بلغت قيمته ($R = .592$) وكذلك كانت قيمة معامل التحديد ($R^2 = .351$)، وعليه فإن بعد المتغير المُستقل التنظيمية استطاع أن يُفسّر (35.1%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، والباقي يُفسّر بعوامل أخرى. ووجود معنوية عالية، لاختبار مقدرة ب ($F = 106.931$) وبمستوى الدلالة قُدّرت ب ($Sig = 0.000$) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وأن قيمة ($B = .593$) لبعد التنظيمية عند قيم ($T = 10.341$) وتقع عند مستوى معنوية ($Sig = .000$) وهي معنوية، واستنادًا لما سبق فإنه لا يمكن قبول الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتعديلات التنظيمية بالقانون رقم (34) لسنة (2014) في جودة التدقيق الضريبي".

الفرضية الفرعية الثالثة H01-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتعديلات الجزائية بالقانون رقم (34) لسنة (2014) في جودة التدقيق الضريبي.

جدول (7) نتائج اختبار أثر التعديلات الجزائية بالقانون في جودة التدقيق الضريبي										
Coefficient						ANOVA			Model Summery	
T	T	Beta	S.E	B	البيان	Df	F	F	R ²	R
Sig							Sig			
.000	15.629	.743	.047	.731	الجزائية	1	.000	244.266	.552	.743
						198				
						199				

يُشير الجدول (7) إلى أن قيمة معامل الارتباط كانت قوية، وإيجابية؛ حيث بلغت قيمته ($R = .743$) وكذلك كانت قيمة معامل التحديد ($R^2 = .552$)، وعليه فإن بعد المتغير المستقل الجزائية استطاع أن يُفسّر (55.2%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي يُفسّر بعوامل أخرى. ووجود معنوية عالية؛ لاختبار مقدرة ب ($F = 244.266$) وبمستوى الدلالة قُدرت ب ($\text{Sig} = 0.000$) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وأن قيمة ($B = .731$) لبعد الجزائية عند قيم ($T = 15.629$) وتقع عند مستوى معنوية ($\text{Sig} = .000$) وهي معنوية، واستنادًا لما سبق فإنه لا يمكن قبول الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتعديلات الجزائية بالقانون رقم (34) لسنة (2014) في جودة التدقيق الضريبي".

الفرضية الفرعية الرابعة H01-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتعديلات الفنية - الإجرائية بالقانون رقم (34) لسنة (2014) في جودة التدقيق الضريبي.

اختبار أثر التعديلات الفنية - الإجرائية بالقانون في جودة التدقيق الضريبي										
Coefficient						ANOVA			Model Summery	
T	T	Beta	S.E	B	البيان	Df	F	F	R ²	R
Sig							Sig			
.000	16.215	.755	.047	.758	الفنية - الإجرائية	1	.000	262.934	.570	.755
						198				
						199				

يُشير الجدول (8) إلى أن قيمة معامل الارتباط كانت قوية وإيجابية؛ حيث بلغت قيمته ($R = .755$) وكذلك كانت قيمة معامل التحديد ($R^2 = .570$)، وعليه فإن بعد المتغير المستقل الفنية - الإجرائية استطاع أن يُفسّر (57.0%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، والباقي يُفسّر بعوامل أخرى. ووجود معنوية عالية لاختبار مقدرة ب ($F = 262.934$) وبمستوى الدلالة قُدرت ب ($\text{Sig} = 0.000$) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وأن قيمة ($B = .758$) لبعد الفنية - الإجرائية عند قيم ($T = 16.215$) وتقع

عند مستوى معنوية ($Sig = .000$) وهي معنوية، واستناداً لما سبق فإنه لا يمكن قبول الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتعديلات الفنية - الإجرائية بالقانون رقم (34) لسنة (2014) في جودة التدقيق الضريبي".

13. النتائج:

الفرضية الرئيسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتعديلات على قانون رقم (34) لسنة (2014) بأبعاده (التشريعية، التنظيمية، الجزائية، الفنية - الإجرائية) في جودة التدقيق الضريبي.

وجاءت النتيجة، متفقة مع دراسة (أبو النجا، 2020)، ودراسة علاونة (2017)، ودراسة جرادات (2017)، ودراسة سريح والخفاجي (2016)، ودراسة (Nor et al. (2021)، Binglei، وتري الباحثة بناء على نتائج الدراسة ضرورة اهتمام ضريبة الدخل الأردنية بالبعد الجزائي؛ حيث كان غير معنوي، وأما البعد التشريعي، والبعد التنظيمي والأبعاد الفنية - الإجرائية تبين أنه يوجد اهتمام بهما، وأن مؤشر إدراج نظام الفوترة في تعديلات على قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) له فعالية في الالتزام الضريبي، وأن فعالية الأتمتة والأنظمة الإلكترونية ساهمت في خدمة المكلف وكذلك توفر الوقت والجهد لكلا الطرفين .

14. التوصيات:

وترى الباحثة بناءً على مشكلة وأهداف الدراسة، أن الدراسة خرجت بعدد من التوصيات كما يأتي:

توصيات للدائرة:

أولاً: إدراك ضريبة الدخل الأردنية لأهمية إظهار النتائج، والانعكاسات الإيجابية للإعفاءات، والحسابات المساهمة الوطنية.

ثانياً: اهتمام ضريبة الدخل الأردنية في استحداث المعهد الضريبي؛ من أجل إيجاد الدعائم الأساسية لجودة التدقيق الضريبي.

ثالثاً: إيجاد آليات لفرض غرامة على المكلف في حال تأخره عن تقديم الإقرار الضريبي عقوبة رادعة، وفعالة.

رابعاً: ضرورة إيجاد إجراءات فعالة من قبل الإدارة في ضريبة الدخل الأردنية لإلزام الورثة بتقديم إقرار ضريبي عن المتوفي خلال فترة زمنية محددة، وتحسين العمليات الفنية والإجرائية.

خامساً: اعتماد نظام الفوترة المحوسبة على مستوى الحكومة ككل من خلال توفير المتطلبات اللازمة لتطبيقه. وإصدار التعليمات الواضحة والميسر تطبيقها بخصوص الجانب التشريعي.

سادساً: إيجاد قاعدة بيانات ومعلومات يتم تحديثها أولاً بأول مما ينعكس إيجاباً على جودة العملية التدقيقية. وزيادة كفاءة وفعالية المدقق الضريبي من خلال إعطائه دورات حول أساليب التدقيق الحديث ودمجه مع القطاع الخاص من خلال دورات مشتركة لتغير مفهوم الفوترة.

توصيات لبيئة المال والأعمال:

أولاً: يجب النظر للتعديلات في بيئة المال والأعمال وتأسيس حاكمية ضريبية. وتوفير أجهزة رقمية ذات جودة لقياس مدى التزام الشركات بالمتطلبات.

ثانياً: توجيه الباحثين في مجال المحاسبة إلى تسليط الضوء على متغيرات أخرى يمكن أن تحسن من أداء ضريبة الدخل الأردنية.

ثالثاً: توصي الباحثة إلى التوسع في استخدام هذا النموذج في بيئات عمل مختلفة مع إضافة متغيرات أخرى سواء معدلة أو وسيطة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- إبراهيم، أمال (2021). دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية، مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري. مجلة البحوث المالية، 291-260، (1)22.
- أبو النجا، عادل (2020). أثر التغيرات في التشريعات الضريبية في قانون ضريبة الدخل في إيرادات الموازنة العامة الأردنية الدور الوسيط للالتزام الضريبي. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية. عمان، الأردن.
- البيحيصي، عصام (2010). نحو تطوير مهنة المحاسبة في فلسطين. تقييم الوضع الحالي للمهنة مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، 18(2)، 1276-1249.
- التميمي، جمانة (2013). العوامل المؤثرة في جودة العملية التدقيقية: دراسة ميدانية في الكليات والمراكز البحثية في جامعة البصرة. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، 5(10)، 219-194.
- التميمي، حيدر كاظم نصرالله، والتميمي، مهند محمد جاسم (2021)، أثر التقنيات الضريبية على جودة الخدمات المقدمة لمكلفي ضريبة الدخل دراسة استطلاعية في عينة من فروع الهيئة العامة للضرائب محافظة بغداد. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 16(57)، 74-58.
- جرادات، أيمن (2017). أثر التعديلات التي تمت على قانون ضريبة الدخل خلال عامي 2014 و2015 على تشجيع الاستثمار وتحقيق العدالة الضريبية. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- حسين، سارة محمود، وأحمد، نضال رؤوف (2021)، التدقيق والفحص الضريبي لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، أنموذج مقترح بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، مجلة دراسات محاسبية ومالية، 16(54)، 95-82.
- الحمزة، عبد الحليم (2018). الفحص الضريبي الإلكتروني كأداة لتفعيل عمل الإدارة الضريبية نحو نموذج لنظام المعلومات الإلكترونية في الإدارة الضريبية. مجلة دراسات جبائية، 12(12)، 109 – 87، جامعة تبسة، الجزائر.
- الخالدي، ناهض (2013). أثر استخدام أساليب المعالجة الإلكترونية للبيانات على زيادة فعالية مكاتب تدقيق الحسابات العاملة بقطاع غزة. مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، 23(1)، 304-282.
- الدالي، سليمان، وداؤد، رواد (2015). دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي دراسة ميدانية في مديريات المال بمحافظة اللاذقية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 37(1)، 300-227.

- دائرة ضريبة الدخل والمبيعات (2017). الكتاب السنوي. وزارة المالية. <http://www.istd.gov.jo>.
- دائرة ضريبة الدخل والمبيعات. قانون ضريبة الدخل والمبيعات رقم (34) لسنة (2014). وزارة المالية.
- سريح، مصطفى إبراهيم، والخفاجي، عبيد خيون علي حسين (2016). التدقيق الضريبي وأثره في جودة الإقرارات الضريبية. مجلة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، (خاص)، جامعة بغداد، العراق.
- سيليني، جمال الدين، وطالبي، محمد (2021). أثر النظام الجبائي الإلكتروني في الحفاظ على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة كورونا. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 7 (2)، الجزائر.
- عبدالله، خالد أمين (2012). علم تدقيق الحسابات "الناحية النظرية" (ط6). دار وائل للنشر.
- عبود، محمد سلمان (2018). تأثير الإدارة العليا على التطبيق الناجح لإجراءات الفحص الضريبي. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، (28).
- علاونة، محمد زاهي فهي (2017). أثر التعديلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011 على الخزينة العامة وكبار المكلفين. [أطروحة دكتوراة غير منشورة]، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- الفليح، عبد الله عصام، داود، ياسر إبراهيم، وشحاتة، محمد موسى علي (2022). أثر التحول الرقمي على تطوير النظم الضريبية في ظل جائحة كورونا". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 13 (3)، 1095-1114.
- أبو نصار، محمد، (2020). محاسبة الضرائب: ضريبة الدخل والمبيعات (ط3). دار وائل للنشر والتوزيع.
- اللحام، زين العابدين والشيخ، أحلام علي (2019). مدى جودة إجراءات التدقيق الضريبي في سورية. مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية، جامعة البعث، دمشق، سوريا. 41 (33)، 11 - 50.
- محتال، فلة، وبساس، أحمد (2020). أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية. مجلة دراسات العدد الاقتصادي. 11 (2)، جامعة الأغواط، الجزائر.
- محمد، عماد توفيق (2011). الفحص الضريبي على الدخل لتحقيق وعاء مقبول في ضوء تمسك المكلفين بحساباتهم دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 6 (15).

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Adediran, S. A., Alade, S. O., & Oshode, A. A. (2013). The impact of tax audit and investigation on revenue generation in Nigeria. *European Journal of Business and Management*, 5(26), 171-176.
- Arens, A., Randal, J., Elder, M., & Beasley. (2016). *Auditing and Assurance Services*. Pearson Education Inc.
- Bik, O. (2017). The future of audit quality- A multi-stakeholder perspective. *Maandblad Voor Accountancy en Bedrijfsconomie*, 91, 285.
- Binglei, Duan. (2021). Adjustment costs of institutional tax changes from the audit pricing perspective: Empirical evidence from the VAT reform. *China Journal of Accounting Research*, 14 (2).
- Chase, A. (2021). Tax planning for same-sex couples. *Denver Law Review*, 72(2), 359-422.
- Gujarati D, Porter, D, and Sangeetha, G. (2017). *Basic Econometrics* (5th edition, USA, New York: The Mc Graw- Hill Gunasekar.
- Hu Dan, S. (2016). The regulators view of audit Quality: a focus on Iasbs Proposed framework from the perspective of institutional theory. *Academy of Accounting & Financial Studies Journal*. 20(3), 37-47.
- Kassa, E. T. (2021). Factors influencing taxpayers to engage in tax evasion: evidence from Woldia City Administration micro, small, and large enterprise taxpayers. *Journal of Innovation and Entrepreneurship*, 10(1), 1-16.
- Knechel, W. R., Krishnan, G. V., Pevzner, M., Shefchik, L. B., & Velury, U. K. (2013). Audit quality: insights from the academic literature. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 32(1), 385-421.

- Krzikallová, K., & Tošenovský, F. (2020). Is the value added tax system sustainable? The case of Czech and Slovak republics. *Sustainability*, 12(12), 4925.
- Monika, C. (2016). Evidence of organizational learning and organizational forgetting from financial statement audits. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 35(2), 53-72.
- Mursalim, M., & Lannai, D. (2021). Effect of auditor functional competence, integrity, and utilization of information technology on tax audit quality. *Point of View Research Accounting and Auditing*, 2(3), 175-191.
- Mustapha, M., & Lai, S. J. (2017). Information technology in audit processes: an empirical evidence from Malaysian audit Firms. *International Review of Management and Marketing*, 7(2), 53-59.
- Nor, A. M. E., Arham, A., & Vito, B. (2021). Tax auditor team leaders Quality, time budget pressure, task complexity: how well tax tax audit quality in Indonesia?. *Jurnal Akuntansi Dan Bisnis*, 21(2), 151-172.
- Nugrahanto, A., & Alhadi, I. (2021). A Tax audit quality: an empirical analysis of the use of information technology, competence, task complexity an time pressure. *INFO ARTHA*, 5(2), 75-92.
- Olaoye, O. O., & Ogundipe, A. A. (2018). Application of tax audit and investigation on evasion control in Nigeria. *Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies*, 4, 79-92.
- Onoja, M. L., & Iwarere, T. H. (2015). Effect of tax audit on revenue generation: federal Inland Revenue service, Abuja experience. *Journal of Good Governance and Sustainable Development in Africa*, 2, 67-80.
- Sekaran, U., & Bougie, R. (2016). *Research Methods for Business: A Skill Building Approach*, (7th) edition, NY: John Wiley & Sons Inc, New York.
- Subedi, P. B. (2016). Using Likert Type Data in Social Science Research: Confusion, Issues and Challenges. *International Journal of Contemporary Applied Sciences*, 3(2). 36 -49.